رؤيـــة 2030 VISION

إحياء ليبيا
IHYA LIBYA

خطة للإحياء الوطني
والتجديد بحلول عام 2030

مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة
Libya Institute *for* Advanced Studies
LIAS

جدول المحتويات

مقدمة إلى رؤية إحياء ليبيا 2030 2

الحاجة لرؤية إحياء ليبيا 2030 3
اختلاف رؤية إحياء ليبيا 2030 عن الرؤى الأخرى 4
التغلب على التحديات وصنع التغيير من أجل مستقبل أفضل 6
رحلة التحول في ليبيا 8
كيف تم تطوير رؤية إحياء ليبيا 2030 10

الأسس التي تقوم عليها رؤية إحياء ليبيا 2030 12

السلام والأمن وسيادة القانون:
بناء بلد يسود فيه الأمن والأمان وسيادة القانون والنظام والقضاء العادل النزيه 18

تحقيق وإرساء دعائم الأمن والسلام 20
تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة 22
تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل من خلال الحوار الوطني 24

التنمية الاقتصادية:
بناء أمة مزدهرة ومنتجة ومبتكرة 26

تنويع الاقتصاد الليبي وزيادة معدلات نموه 28
تعزيز الاستقرار الاقتصادي 30
إعادة بناء البنية التحتية في البلاد 32
تحديث قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي 35
إدارة الموارد الطبيعية بعدالة واستدامة وشفافية 36

التنمية البشرية:
توفير بيئة مواتية لجميع الليبيين 38

تدريب الشباب ليصبحوا قادة المستقبل 40
تشجيع التوظيف في القطاع الخاص 45
توفير الرعاية الصحية النوعية لجميع المواطنين 46
الاهتمام ببلادنـــا 48
بناء المجتمعات المحلية القوية والمزدهرة 50
المحافظة على بيئتنا الطبيعية 52
إعادة بناء هويتنا الوطنية 54

الإدارة الرشيدة وإصلاح القطاع العام:
تشكيل حكومة ذات كفاءة، تتميز بالشفافية، وتخضع للمساءلة 56

تحسين تقديم الخدمات العامة 58
زيادة الشفافية والمساءلة 60

تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030 على أرض الواقع 62

مقدمة إلى
رؤية إحياء ليبيا 2030

الحاجة لرؤية إحياء ليبيا 2030

على الرغم من إحراز بعض التقدم في تعزيز السلم والأمن، إلا أن عدم وجود سياسات فعالة، والافتقار إلى الأطر القانونية والمؤسسية، وغياب المحاسبة والمسائلة على مختلف المستويات القيادية بدّد التطلعات الوطنية. ومع أن القوة الدافعة وراء تجربتنا في محاولة بناء بلادنا انطلقت حتى الآن من خلال طموحنا الجماعي للتحول الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي إلا أنه بالإمكان القيام بما هو أفضل من أجل ليبيا. وبإمكاننا أن نحقق أكثر من ذلك بكثير إذا تشاركنا في رؤية واضحة المعالم لتوجيه جهودنا الجماعية؛ وهناك حاجة ملحة لدمج سياسات التنمية لدينا وبذل الجهد والعرق من أجل مستقبل أفضل لبلادنا. وعليه، فإن رؤية إحياء ليبيا 2030 هي بمثابة نداء الواجب لجميع الليبيين للعمل على حشد قواهم بغية وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة.

وفي مسعانا لصياغة رؤية لليبيا، لا يمكننا أن نسهب في الحديث عن الفرص الضائعة وما فاتنا وما ينقصنا؛ بل يجب علينا أن نعتمد نهجاً تطلعياً نراجع فيه مؤسساتنا، وسياساتنا، وخططنا القائمة، وأن نكون واثقين من أنفسنا ومن قدرتنا على التعلم من دروس الماضي، وإحداث التغيير المنشود؛ فتاريخنا تاريخ غني، تمتد جذوره العميقة إلى الحضارات الإسلامية والعربية والامازيغية والتارقية والتاباوية والأفريقية، ولدينا قيم راسخة شكلتها تقاليد التعامل الإيجابي مع الثقافات والبلدان الأخرى. إن ليبيا ليست دولة ستبدأ من الصفر، لكن يتعين علينا البناء انطلاقاً من قيمها الثقافية والاجتماعية الغنية التي رسمت ملامح تأسيسها في الماضي، وتأسيساً على ذلك قمنا بصياغة رؤية إحياء ليبيا 2030.

وفي الوقت الذي نقر فيه بالأهمية القصوى لتحقيق السلام والأمن كشرطين مسبقين لمستقبل ليبيا، إلا أن هناك حاجة ملحة وبنفس القدر للتعاطي مع التحديات التي تعترض طريق البلاد في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والحوكمة. ومع ذلك، فإن التحدي الأكثر الحاحاً من أي وقتٍ مضى هو في كيفية جعل الليبيين يتوصلون، من خلال الحوار والاتفاق فيما بينهم، إلى رؤية مشتركة للمستقبل. ونحن إذ نقدّم هذه الرؤية المبدئية، فإننا نتوجه بالدعوة إلى جميع الليبيين للمشاركة في تطويرها على نحوٍ متواصل ومستمر.

اختلاف رؤية إحياء ليبيا 2030 عن الرؤى الأخرى

ومع تقديرنا للمحاولات التي سعت إلى تقديم تصورات أو رؤى تتعلق بليبيا، تختلف رؤية إحياء ليبيا 2030 عن الرؤى الأخرى، في أنها تستجيب لرغبة المواطنين الليبيين في التغيير الفوري. الليبيون ليسوا على استعداد للانتظار حتى عام 2040 أو 2050 من أجل إحداث التغيير؛ فالليبيون يريدون إنجاز التحول الإيجابي الآن. يحتاج الشعب الليبي اليوم إلى فرض الأمن وسيادة القانون في ربوع البلاد. الشعب الليبي يريد النهوض الآن بالأداء الإقتصادي وإصلاح المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية من حالة الوهن والخمول إلى حالة الإنطلاق والإبهار؛ الشعب الليبي يريد اقتصاداً مزدهراً الآن؛ الشعب الليبي يريد الآن القضاء على سوء الإدارة وضعف الحوكمة اللذان يعيقان بشكل سلبي سرعة وفعالية الإصلاحات؛ الشعب الليبي يريد إنجاز كل ماتقدم وأكثر اليوم وليس غداً. ومن هنا جاءت رؤية إحياء ليبيا 2030 لتحقيق رغبات وتطلعات الشعب الليبي في التغيير وشعارها "اليوم وليس غداً".

ويضع مشروع رؤية ليبيا الإطار الذي ممكن من خلاله تطوير الاستراتيجيات الوطنية و خطط تنفيذها بهدف إحداث تغيير هائل بحلول عام 2030. ومن ثم يمكن اعتبار رؤية إحياء ليبيا 2030 بمثابة محاولة لصياغة رؤية وطنية مشتركة للمساعدة في بناء توافق في الآراء بشأن احداث نقلة نوعية جبارة للبلاد خلال خمس سنوات تقريباً. ومع الأخذ في الاعتبار قصر الأفق الزمني المحدد للتغيير، فإن رؤية إحياء ليبيا 2030 تعكس تطلعات وعزم والتزام شعبنا بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي الفوري.

إن الرؤى القابلة للتحقيق هي التي تحدد الفرص المحتملة لتسريع عجلة التنمية والتحديات التي ينبغي التغلب عليها. ولهذا السبب، فإن رؤية إحياء ليبيا 2030 تسعى إلى غرس قيم التواضع والشجاعة و التصميم على الارتقاء لمجابهة التحديات على المستوى الفردي، والمجتمعي، وأيضاً على المستوى الوطني. ومن خلال تقديم رؤية مشتركة تركز على إحداث تغيير فوري، فقد صممنا رؤية إحياء ليبيا 2030 لتلبية تطلعات الشعب، وأن تكون بمثابة الحافز الذي يجعلنا ننطلق لدفع دولاب العمل بكل عزم وقوة نحو إعادة الإعمار والتعافي في أسرع وقتٍ ممكن. إن رؤية إحياء ليبيا 2030 هي بمثابة رسالة أمل و إلهام لتحفيز الشعب الليبي، في المدن والقرى، في المناطق الحضرية والصحراوية، وعلى امتداد رقعة الأراضي الليبية للعمل معاً للتغلب على التحديات، للوصول إلى التنمية المستدامة.

التغلب على التحديات، وصنع التغيير، من أجل مستقبل أفضل

بحلول عام 2030، يمكن أن تصبح ليبيا دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة يتمتع فيها المواطنون الليبيون بمستوى معيشي مرتفع. ومع ذلك، يجب علينا التغلب على العديد من التحديات. وفي هذا الصدد تستند رؤية إحياء ليبيا 2030 إلى أربعة منطلقات رئيسية للتقدم، أو ركائز التنمية والمسائل الشاملة التي تعزز رؤيتنا لإنجاز التحولات الكبرى. والركائز الأربعة للتنمية هي السلام والأمن وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، وإصلاح الإدارة والقطاع العام؛ وهذه الركائز هي القواعد الأساسية التي ستبنى عليها خطط التنمية 2022–2030. وتترجم رؤية إحياء ليبيا 2030 ركائز التنمية إلى بيانٍ من أهداف قابلة للتحقيق على أرض الواقع مرفقاً بمشروعات التحول الكبرى وهي المبادرات الرئيسية التي سيتم تنفيذها لتحويل رؤية إحياء ليبيا 2030 إلى منجزات ملموسة. إن رؤية إحياء ليبيا 2030 هي بمثابة إطار لتوجيه التحليل النقدي للقيود والعراقيل التي ينبغي التغلب عليها، وتوفر مرجعاً للتطبيق الفعلي المنطقي والمتسلسل بدلاً من المقاربات ذات الصلة والتي تم اتباعها في الماضي. ونورد أدناه مزيداً من التفصيل لإستراتيجيات واسعة لكل ركيزة من ركائز التنمية.

السلام والأمن و سيادة القانون

السلام والأمن وسيادة القانون هي من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتستطيع ليبيا لتقدم عن طريق الحيلولة دون اندلاع المزيد من الصراعات من خلال تفعيل المصالحة، واضفاء الطابع الإحترافي على المؤسسات الأمنية، وضمان المساواة بين الناس أمام قضاء عادل ونزيه، والحفاظ على سيادة القانون والنظام من خلال مؤسسات شفافة و خاضعة للمساءلة تحترم حقوق الإنسان وتحمي الحريات الأساسية.

التنمية الاقتصادية:

من خلال بناء اقتصاد متنوع يتقدمه القطاع الخاص لتحسين فرص الازدهار لجميع الليبيين في كافة أرجاء ليبيا من خلال تنمية القطاع الخاص، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية الحيوية، وإدارة أكثر مسئولية لموارد البلاد الطبيعية.

التنمية البشرية:

من خلال تطوير قدرات الليبيين لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة بتمكينهم من الحصول على التعليم الجيد في جميع المراحل الدراسية، وتوفير الخدمات الاجتماعية النوعية، والرعاية الصحية عالية الجودة، والتنمية الحضرية المستدامة.

إصلاح الإدارة والقطاع العام:

بتأسيس حكومة ديمقراطية ذات كفاءة، تتميز بالشفافية، وتخضع للمسائلة على المستويين المركزي والمحلي، يديرها موظفون عموميون ملتزمون.

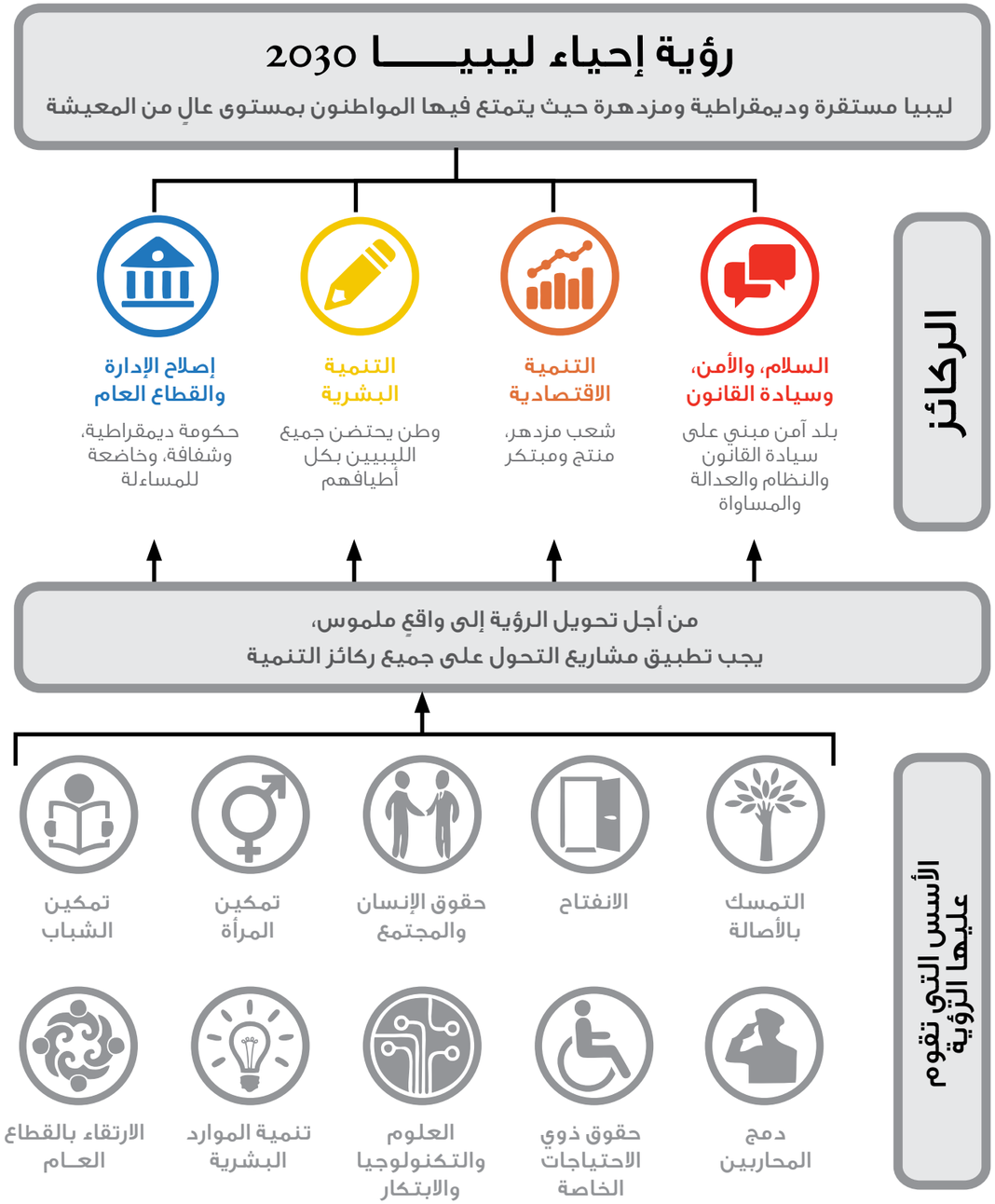

شارك بأفكارك

إن رؤية إحياء ليبيا 2030 هي بمثابة دعوة لجميع الليبيين لإبداء آرائهم حول المواضيع التي تهمهم والتي لها صلة بدفع عجلة التنمية في الدولة. هل تواجه منطقتك مشكلة تتطلب التعامل معها؟ هل لديك اقتراحات لاتباع نهج مختلف عما ورد في هذه الرؤية؟

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

رحلة التحول في ليبيا

سيتم تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030 على مرحلتين متتاليتين. تركز المرحلة الأولى (2022–2025) على تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال إطلاق عملية الحوار الوطني والمصالحة بالتوازي مع الاضطلاع بالبرامج ذات الأولوية كمتابعة التنمية الاقتصادية والبشرية، وإصلاحات القطاع العام؛ فيما تركز المرحلة الثانية (2026–2030) على تحقيق النمو المستدام من خلال اتباع توجه ممنهج ومتناغم لإدارة النزاعات الجارية، وتطوير القطاع الخاص، والاستثمار في برامج البنى التحتية على نطاقٍ واسع، وإنجاز الإصلاحات الهيكلية من أجل ضمان اصلاح قطاع عام قائم على مبدأ الجدارة والاستحقاق، موجه نحو الأداء، وخاضع للمساءلة.

وتهدف مشاريع التحول، المنطلقة من رحم مبادرات واسعة النطاق، إلى تحفيز التغيرات التحولية، وإضفاء الطابع العملياتي على رؤية إحياء ليبيا 2030. سيجري الاضطلاع بهذه المشاريع الضخمة من خلال اتباع نهج مرحلي لإحداث التحول الجذري المنشود في البلاد بحلول عام 2030. ومع إقرارنا بأن بعض جهود الحكومات المتتالية في السبع سنوات الاخيرة توفر قاعدة للبناء عليها، إلا أن مشاريع التحول تذهب أبعد من ذلك من خلال التركيز بصفةٍ خاصة على المعوقات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها لتحقيق الاستقرار والازدهار والديمقراطية في ليبيا. ومع استخلاص الدروس والعبر من محاولات بناء الدولة حتى الآن، وإقرارنا بوجود بعض المبادرات الحكومية التي تستحق منا الدعم المتواصل، إلا أن مشاريع التحول تهدف إلى إحداث نقلة نوعية من مرحلتيَ الاستقرار وإعادة الإعمار إلى مرحلتيَ التعافي وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتحدد رؤية إحياء ليبيا 2030 نتائج واسعة النطاق لعموم البلاد وتوفر إطاراً للإستراتيجيات الوطنية وخطط تنفيذها. وبالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية سيتم وضع خطط استراتيجية وتشغيلية تفصيلية لمرحلة 2022–2025، تركز على أهداف واستراتيجيات محددة إضافة إلى الإرتقاء بمستوى الأداء في القطاعات المختلفة، فيما سيتم انتاج خطة أخرى للمرحلة التالية التي تغطي 2026–2030.

ليبيا في الوقت الراهن

- إحراز تقدم محدود على صعيد استقرار البلاد
- إصلاحات اقتصادية واجتماعية وحكومية مفككة

السلام، والأمن، وسيادة القانون

- الليبيون غير قادرين على عيش حياتهم، وكسب لقمة العيش، وتربية أبنائهم في سلام
- عدم وجود مؤسسات وأفراد مُدربين، وأطر قانونية، مما يعرقل فرض سيادة القانون
- النزاع المسلح والاغتيالات والتعدي على الممتلكات

التنمية الاقتصادية

- هيمنة الكيانات الحكومية على الاقتصاد مع تواجد ضعيف للقطاع الخاص
- ضبابية السياسات المالية بسبب الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز
- محدودية النمو الاقتصادي بسبب ضعف وتهالك البنى التحتية

التنمية البشرية

- مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل
- تعذر الحصول على الرعاية الصحية الجيدة في بعض المناطق، وتدني مستوى المرافق الحالية
- أدت عشوائية التخطيط المركزي والمحلي إلى سوء جودة أنماط الحياة

إصلاح الإدارة والقطاع العام

- محدودية الاستفادة من الخدمات العامة الأساسية وافتقارها إلى الجودة
- آليات غير واضحة وغير شفافة في التعاطي مع الإنفاق العام وآليات الميزانيات الطارئة
- عدم وضوح العمليات الديمقراطية

2025–2022
رؤية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار

- اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال إطلاق مشاريع التحول الرئيسية

- إصلاح قطاع الأمن بمنح الأولوية لوضع وتنفيذ السياسات
- الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون وتحميها مؤسسات الدولة
- المشاركة في العمل السياسي والحزبي مشروطة بالالتزام بالسلام

- تأسيس شراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاعات الرئيسية التي تضم نسباً أعلى من القوى العاملة
- تطبيق اجراءات مالية للحد من الاعتماد على النفط
- إعادة تأهيل البنى التحتية الرئيسية ومعالجة التهميش الذي عانت منه بعض الأقاليم والمدن

- معالجة العقبات الرئيسية أمام تحقيق جودة التعليم
- تحسين جودة الخدمات المقدمة في مرافق الرعاية الصحية القائمة
- توسيع نطاق آليات دعم المجتمعات المحلية لرفع مستوى معيشة المواطنين

- منح صلاحيات توفير الخدمات الأساسية لإدارات الحكم المحلي
- تطوير آليات الرقابة لضمان تطبيق الشفافية والمساءلة
- وضع الضوابط والتشريعات لضمان حماية العمليات الديمقراطية

الأسس التي تقوم عليها الرؤية

2030–2026
رؤية التعافي وتحقيق النمو

- استمرار التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لتحقيق التعافي والنمو من خلال توسيع نطاق مشاريع التحول الرئيسية

- قوات الأمن تحت قيادة موحدة مع رقابة من جانب السلطات المدنية
- نظم قضائية شفافة، تخضع للمساءلة، وتحترم حقوق الإنسان والحريات
- وضع آليات وقائية لمنع واحتواء النزاعات

- تقييم المعوقات الرئيسية لتنمية القطاع الخاص ومعالجتها
- وضع إطار يحكم الإنفاق العام ويربطه بخطط التنمية في القطاعات الرئيسية
- تعبئة الموارد من أجل مشاريع البنية التحتية على المستويين المركزي والمحلي، وتوفير التمويل لها من المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال

- ربط نظام التعليم باحتياجات سوق العمل
- تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وجعل نظام الرعاية الصحية أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية
- المجتمعات المزدهرة ترعى البيئة الطبيعية وتدعم الشرائح المهمشة والكادحة

- وضع آليات لتقديم الخدمات العامة للجمهور وتطوير البدائل
- قطاع عام يخضع للمحاسبة، موجه نحو الأداء، وقائم على الجدارة
- توسيع نطاق مشاركة المواطنين، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، في تشكيل العملية الديمقراطية

كيف تم تطوير رؤية إحياء ليبيا 2030

لقد قام مجموعة من المواطنين الليبيين بتطوير رؤية إحياء ليبيا 2030 وقدموا ولايزالوا يقدمون عطاءهم ومشاركتهم في تحديد مستقبل بلادهم. وتضم المجموعة خبراء في العديد من المجالات ذات الأهمية بالنسبة للتنمية في ليبيا بما في ذلك الأمن، والاقتصاد، والمالية، والتعليم، والسياسة الاجتماعية، والرعاية الصحية، وإدارة القطاع العام.

وتستند رؤية إحياء ليبيا 2030، إلى مشاورات واسعة النطاق نظم معظمها مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة بمشاركة منظمات المجتمع المدني، ووجهاء وأعيان المجتمع المحلي، وقادة الأعمال وأساتذة الجامعات، والإتحادات الطلابية، والتجمعات العمالية والمهنية، والإتحادات النسائية، والروابط الشبابية، ووسائل الإعلام. كما عقدت منتديات استشارية في المراكز الحضرية والريفية في جميع أنحاء ليبيا ومع الجاليات الليبية في الخارج. وتَمثل الهدف من المشاورات في الحصول على إجماع وطني حول التحديات الرئيسية التي تعوق التقدم في ليبيا والاستراتيجيات الممكنة لخلق مستقبل أفضل بحلول عام 2030.

لقد تم احتضان مشاريع التحول المقترحة، والتي لها القدرة على حل المعضلات الرئيسية في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والبشرية وتحديات الحوكمة، من خلال اجتماعات تشاورية مماثلة. وهذه المشاريع الضخمة تقدم حلولاً عملية للمشاكل الحالية التي تلقي بظلالها على حياة الليبيين اليوم انطلاقاً من توافق الآراء المستمدة من المشاورات الوطنية وتجارب البلدان التي مرت بتحولات مماثلة.

وعلى عكس المحاولات السابقة في التخطيط للتنمية، فإن رؤية 2030 هي ملك كل الليبيين، وهم الأمناء على رعايتها بعد تنفيذها؛ كما سيتم التأكيد على المنحى التعاوني الذي ميز وضع رؤية إحياء ليبيا 2030 عند الدخول في عملية تنفيذها. وحيث أن رؤية إحياء ليبيا 2030 هي عملية جارية، سيتم افتتاح بوابة إلكترونية للمواطنين على الانترنت لإعطاء جميع الليبيين وسيلة للتواصل مع بعضهم البعض في القضايا التي تهمهم.

كما ستقدم البوابة الإلكترونية الخاصة برؤية إحياء ليبيا 2030 الفرصة للمواطن الليبي لتقديم مقترحاته للقيادات الليبية أو التعبير عن رؤاه بشأن اتخاذ إجراءات بخصوص جملة من القضايا الهامة التي تواجه ليبيا من خلال اقتراح مشروعات التحول والتعليق على سير الأعمال نحو تحقيق أهداف الرؤية. وإذا حصل أحد مشروعات التحول المقترحة على التأييد الكافي أو إذا اتجهت تعليقات المواطنين نحو منحى آخر مختلف، سنستعرض محصلة الآراء ونقوم بإصدار كتاب رسمي موجه للحكومة نطلب فيه القيام بما ينبغي القيام به. ومن جانبنا نطالب المواطنين بالمشاركة الإيجابية في عملية الحوار الدائر على قدم وساق من أجل انجاز التغيير التحولي في ليبيا. وبهذه الطريقة يصنع أبناء ليبيا مستقبل بلادهم ويحافظوا عليه بأنفسهم.

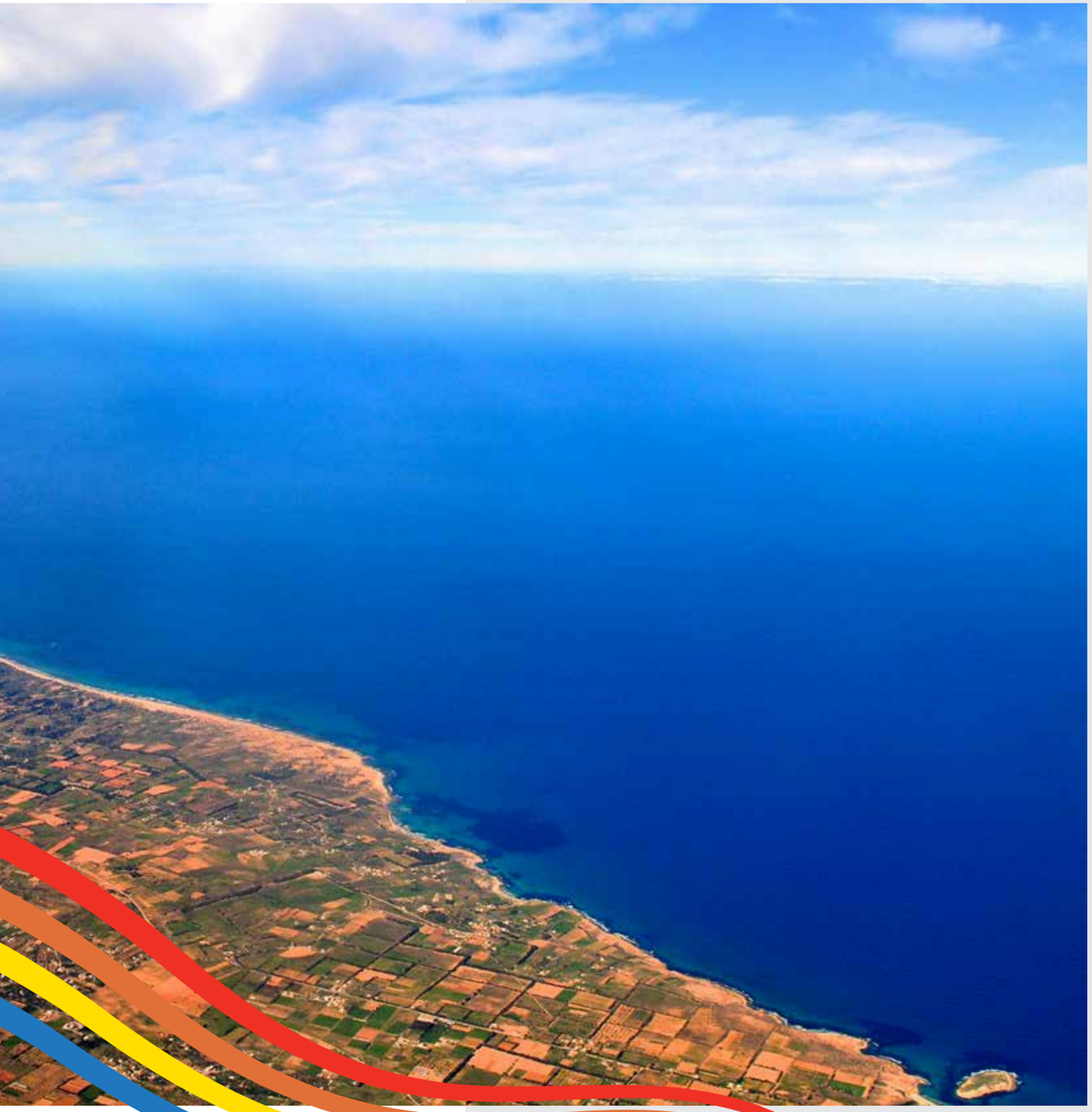

الأسس التي تقوم عليها رؤية إحياء ليبيا 2030

إعادة اكتشاف ثرواتنا الثقافية والاجتماعية

قد شهد الليبيون ضعفاً في تنفيذ العديد من خطط الإصلاحات؛ مما أوجدَ شكوكاً لدى الليبيين في قدرة حكوماتهم على قيادة التغيير التحولي في البلاد. ومع ذلك، فتاريخ بلادنا حافل بأمثلة من الانتصار على الشدائد والمحن والقدرة على استيعاب التغييرات العميقة. ولم يكن أمراً هيناً مواجهة التحديات والتغيير في الماضي، ولكن مصدر قوتنا كان يكمن في العزم والثبات والقيم المجتمعية وقدرتنا على اتخاذ الخيارات الصعبة. ولا تزال قيمنا الثقافية والمجتمعية صالحة في الوقت الراهن ولكن نحتاج إلى إعادة اكتشافها كأسس توجيهية تمكننا من مجابهة التحديات الحالية واستيعاب التغيير مرة أخرى. وتعتبر قيمنا الثقافية والمجتمعية، التي سنأتي على مناقشتها أدناه، بمثابة الأسس التوجيهية لركائز التنمية الأربع في رؤية إحياء ليبيا 2030 ومن الضروري التمسك بها خلال تنفيذنا جميع برامج التحول.

التمسك بالأصالة

تتصور رؤية إحياء ليبيا 2030 بيئة يساهم فيها جميع الليبيين بشكلٍ إيجابي في التنمية الوطنية، فازدهار بلادنا سيتم من خلال تمكين جميع المواطنين والنهوض بهم. ومع ذلك، لا يمكن لليبيا أن تتطور قبل أن تكون أمة موحدة تضم جميع الليبيين، مع الشعور بالهوية المشتركة والمصير المشترك. يجب أن تصبح ليبيا أمة فخورة بتراثها الروحي والثقافي والاجتماعي الغني، وعلى دراية تامة به. هذا الوعي والتقدير لتاريخنا، ونقل قيمنا للأجيال القادمة، يشكلان الأساس لبروز مجتمع سلمي متكامل عرقياً، يدين بالولاء لبلاده، ويتفانى من أجل مستقبلها. كما أن إعادة ابراز الهوية الليبية من شأنه خلق مجتمع يتمتع بالثقة بالنفس، يعتز بإنجازاته، ويجابه التحديات التي قد تبرز في المستقبل.

إن قيمنا الثقافية والاجتماعية تمثل الأسس التي تقوم على أساسها الركائز التنموية لرؤية إحياء ليبيا 2030

الانفتاح

وفي حين عانت ليبيا لعقود من العزلة التي فرضتها على نفسها بسبب وجود أجندة سياسة خارجية كانت قائمة على المواجهة، فإن المطلوب هو إعادة بناء علاقات تعاونية مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق الإصلاحات وتسريع وتيرتها وفقاً لرؤية إحياء ليبيا 2030؛ ويمكننا تحقيق ذلك انطلاقاً من تاريخنا العريق وتقالدينا الراسخة في المشاركة مع دول العالم وحوارنا الثقافي والحضاري معها. ومن خلال اعتمادنا ثقافة الإنفتاح على العالم، يمكننا اعتماد أفضل الممارسات الدولية مع عدم التردد في التخلص من المعوقات التي تعيق التقدم وتقوض وحدتنا الوطنية وتنتقص من قوتنا؛ ناهيك أن العولمة تتيح فرصاً غير مسبوقة للتقدم والازدهار بما يتجاوز الحدود الليبية، ويتم ذلك فقط من خلال بناء العلاقات التجارية والاستثمارية المتينة. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الحوار الدولي، والحوار بين الثقافات على تعزيز العمل الإيجابي الذي يمنع الانعزالية والتطرف؛ ويمكن لليبيا أن تلعب أدواراً بناءة داخل أطر جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.

وكعضو فاعل في المجتمع الدولي، يجب أن تسعى ليبيا جاهدةً في اتجاه المساهمة في التنمية الاقتصادية الدولية، والسلام والأمن، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، ومعالجة تغير البيئة العالمية. إن إقامة علاقات أوثق مع شركاء التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف من شأنهِ توسيع نطاق مشاركتنا في المؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقات والمعاهدات وفتح آفاق جديدة تتيح فرصاً للتعاون الدولي.

إن المشاركة المثمرة مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف تسمح لنا بمواءمة المساعدات الإنمائية مع الأولويات الوطنية المحددة في رؤية إحياء ليبيا 2030 على نحو أكثر فعالية. وسيسمح لنا التوجه إلى صياغةً سياسة خارجية منفتحة على العالم ومثمرة بدمج الليبيين المقيمين في الخارج. ومع أن الكثير من الليبيين حظوا بفرص الدراسات الجامعية والعليا خارج ليبيا وفضلوا الإقامة والعمل في الخارج إلا أنهم يحتفظون بروابط شخصية وتجارية مع وطنهم؛ ومن ثم يجب علينا تطوير برامج فعالة لإشراك الليبيين الذين يعيشون في الخارج للإسهام بمهاراتهم وخبراتهم في جهود اعادة اعمار البلاد والمساعدة في إعادة بناء الهوية الوطنية لليبيا.

حقوق الإنسان والمجتمع

تشير حقوق الإنسان إلى الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية التي تحق لجميع الليبيين؛ وتشمل حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء الملائم، والسكن المناسب، والمياه والصرف الصحي، والحق في التعليم. وفي ليبيا اليوم، هناك ضعف في قطاع الأمن، وتخلف في نظام العدالة الجنائية، وافتقار إلى الضوابط والموازين لرصد الانتهاكات، وعدم معرفة الناس بحقوقها. وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث انتهاكات في حقوق الإنسان. إن ضمان حقوق الإنسان هو الركيزة الأساسية لتقدم البلاد، ولا تقتصر فقط على الأمن المادي للمواطن ولكن أيضا حماية حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية.

تمكين المرأة

عملت المراة الليبية إلى جانب الرجال على مر العصور على قدم المساواة من أجل تحقيق هدف مشترك. وتتطلب التغييرات التحويلية المبينة في رؤية إحياء ليبيا 2030 مستوى مماثل من التماسك الاجتماعي الذي سيكون من الصعب تحقيقه إذا تم إقصاء النساء من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وتعتبر رؤية إحياء ليبيا 2030 تمكين المرأة أساساً لكافة البرامج. وهذا يتطلب منا دراسة القوانين، والعمليات السياسية، وسوق العمل، والسياسات التعليمية، والمعايير الثقافية لضمان أن المرأة يمكن أن تثابر وتشارك، على قدم المساواة مع الرجل، في رحلة التحول في ليبيا.

تمكين الشباب

يشكل الشباب تحت سن الخامسة والثلاثين غالبية سكان ليبيا. ولذا من الأهمية التصدي للتحديات التي تواجه الشباب في ليبيا لضمان تحقيق المصالحة وإحداث التحولات الإيجابية المطلوبة. فمن الأمور الحاسمة توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل، وزيادة مستوى الوعي بتراثنا الثقافي بغية تمكين أبنائنا الشباب من تحقيق كامل طاقاتهم، اضافة إلى اشراكهم في الخطاب السياسي والمدني للتأكد من امتلاكهم زمام أمورهم في المستقبل وحمل راية القيادة.

دمج المحاربيـــن

لقد أدت سبع سنوات من الصراعات والحروب إلى توجيه الاف الشباب الليبيين إلى التحول إلى مقاتلين، وكثير منهم تحولوا إلى مصابين ومعاقين. ورغم الوعود والكلام المنمق من الحكومات المتعددة والمتتالية، فإن دمج المقاتلين رسميا وإحترافيا في الجيش والشرطة لا يزال متعثرا، ولا زالت الإصابات الجسدية والنفسية التي لحقت بالكثيرين جراء المعارك الطاحنة في طي الإهمال. إن معاناة شبابنا بسبب الحروب والصراعات تتطلب منا تمكينهم من الإندماج في المؤسسات الشرعية وفي المجتمع، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والتدريبية، وتيسير الإنتقال الوظيفي لهم. كما تجب معالجة إفتقار ليبيا إلى الكوادر الطبية المدربة والتي يمكنها التعامل مع إحتياجات شبابنا، ومساعدتهم على الإندماج مجددا في المجتمع ودخول سوق العمل والبناء الوطني.

حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

كبلد قدم التضحيات الجسيمة لتأمين مستقبل مواطنيه، يجب أن تكفل ليبيا لمواطنيها الذين يعانون من الإعاقة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العادلة. لقد دفعنا للأسف ثمناً باهظاً، تمثل في إعاقات جسيمة على نطاقٍ واسع كبتر الأطراف، وفقدان البصر، والتعرضٍ للصدمات النفسية، وغيرها من الإعاقات. ويعاني المعوقون في الدول الناشئة من تصنيف اجتماعي يستند إلى مفاهيم عامة خاطئة حول طبيعة وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة. ولذا يتعين على ليبيا العمل من أجل التغلب على الحواجز الاجتماعية، والمادية، والبنية التحتية التي تمنع المعوقين من الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، والمساهمة الإيجابية في مجتمعهم بما يناسب القدرات الصحية والجسدية لذوي الاحتياجات الخاصة.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي من العوامل الرئيسية لتحقيق التقدم الاجتماعي ودفع عجلة الاقتصاد

العلـوم والتكنولوجيـا والابتكـار

لتحقيق أهداف رؤية إحياء ليبيا 2030، ينبغي أن يتجه مجتمعنا الليبي نحو استشراف المستقبل والتجديد والابتكار. وبدلاً من أن نكون مجرد مستهلكين، ينبغي أن نطمح إلى أن نكون أيضاً مساهمين في الابتكارات العلمية والتكنولوجية. فالعلوم والتكنولوجيا والابتكار هي محفزات التقدم الاجتماعي، وأساس الاقتصاد المزدهر. ويجب أن تضع ليبيا أطراً للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تخصيص موارد للبحث العلمي، والأبحاث والتطوير، وتحسين القدرات التقنية للقوى العاملة الوطنية، والارتقاء بجودة التدريس في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.

تنميـة الموارد البشرية

يجب أن يكون لدينا قوى عاملة ماهرة ذات تعليم متميز لتمكين ليبيا من المنافسة بفعالية في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، فضلاً عن تقديم خدمات اجتماعية عالية الجودة للشعب الليبي؛ وترسيخ ثقافة التعلم المستمر، والاهتمام بالتنمية البشرية من خلال التعليم، لرفع إنتاجية العمال وتأمين مستقبلنا؛ كما يجب علينا ضمان المواءمة بين كل من أنظمة التعليم والتدريب الوطنية وطموحات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنسيق أكثر فعالية من جانب المؤسسات العاملة في مجال التنمية البشرية، إلى جانب المواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي ونظم التعليم، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الارتقاء بالقطاع العـام

يجب أن يتسم منتسبو الخدمة المدنية بالمهنية والالتزام، لبناء قطاع عام يرتكز بشكلٍ أكبر على الارتقاء بالأداء وخدمة المواطنين؛ ونظراً لكون القطاع العام أكبر مشغل في ليبيا، فإنه يحدد سرعة، وكفاءة، ونجاح الإصلاحات في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن نوعية القطاع العام في غاية الأهمية لمستقبل البلاد من حيث المساءلة، والفعالية، والكفاءة في الإدارة، وتقديم الخدمات، والإدارة. وفي تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030، ينبغي أن نحرص على ارتباط إدارة أداء الوزارات والهيئات الحكومية مع القدرة على تنفيذ البرامج والسياسات، من أجل ضمان حدوث تقدم جماعي باتجاه تحقيق أهداف 2030.

السلام والأمن وسيادة القانون

بناء بلد يسود فيه الأمن والأمان وسيادة القانون والنظام والقضاء العادل النزيه

بدون إقامة مجتمع سلمي، سوف تستمر التنمية السياسية والبشرية والاقتصادية في ليبيا في التعثر بسبب استمرار الصراعات. فالسلام والأمن ضروريان لضمان حرية الليبيين في متابعة أنشطتهم اليومية بدون خوف، وتمكين الحكومة من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. فالأنشطة اليومية مثل إيصال أطفالهم إلى المدارس دون خوف على سلامتهم الجسدية، أو الذهاب إلى مصالحهم اليومية بدون التعرض للاستهداف بسبب الميول السياسية أو الإنتماءات القبلية، وكذلك الوصول إلى الخدمات الحكومية دون خشية من السقوط ضمن ضحايا العنف العشوائي، وبدء الأعمال التجارية بدون الخوف من الهجوم أو الابتزاز هي من الحقوق الأساسية الإنسانية التي يستحقها جميع المواطنين الليبيين. يجب المحافظة على الحريات الأساسية التي حارب الليبيون من أجل نيلها مثل فرصة العيش في مجتمع حر يتمتع فيه جميع المواطنين بالحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الوصول إلى العدالة، بالإضافة إلى الأمن المادي.

ولهذا السبب، تقدم رؤية إحياء ليبيا 2030 خطة لضمان أمن المواطنين ومقدرات الدولة الليبية من خلال توفير بنية تحتية متكاملة من الأمن الوطني والسياسات التي تضمن سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية للشعب الليبي.

إرساء دعائم الأمن والسلام

رغم مرور أكثر من عشر سنوات من الصراعات المسلحة، لازالت الحكومة الليبية تكافح لبسط سيطرتها وكبح جماح الجماعات المسلحة التي أقدمت بعض المجاميع المنضوية تحت لوائها إلى استخدام العنف ضد المواطنين والأجانب، والسياسيين، ومؤسسات الدولة والأصول، والمعالم الدينية والمجموعات المتنافسة. وقد أظهرت تجارب من بلدان خرجت لتوها من أتون الصراع أن إرساء السلام والأمن كثيرا ما يتطلب تشكيل قوة أمنية قوية ومحترفة وغير مؤدلجة. ولمعالجة انعدام الأمن بشكلٍ ملموس وفعال، ينبغي أن تقوم ليبيا بتشكيلٍ قوة أمنية تخضع لسيطرة الدولة تحت هيكل قيادي موحد، وتخضع هذه القوة للرقابة من جانب السلطات المدنية. ومع انتقال ليبيا من وضعية إرساء السلام والأمن إلى وضعية المحافظة عليهما، ينبغي تحقيق التوازن بين الحاجة المؤقتة للرد القوي والسريع على التحديات غير المشروعة للدولة، وممارسة العنف بحق المدنيين، وانتهاج خطة استباقية وقائية طويلة الأمد للحيلولة دون نشوب الصراعات العنيفة في المستقبل. وسيشمل منع تفشي العنف في المستقبل وضع سياسات طويلة الأمد لدمج الجهود الأمنية المركزية مع قوات الأمن المحلية، وكذلك تقديم الدعم المادي من مؤسسات الدولة للقوات البلدية لمكافحة الميليشيات غير القانونية. ومن شأن هذا النهج تمكين البلديات من الرد على التهديدات المحلية للأمن، مع بناء ثقة الشعب وزيادة المساءلة ودعم شرعية مؤسسات الأمن الوطني والمحلي. وينبغي على ليبيا، للحفاظ على السلام والأمن، إعادة بناء وتنظيم قوات الجيش والشرطة التابعة لها بطريقة منهجية، وتحويل العناصر الأمنية الأخرى إلى قوات محترفة ومجهزة. يجب أن تعطى الأولوية، في إصلاح القطاع الأمني، لتطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأمن الوطني والشرطة الوطنية، والشرطة المجتمعية، وإدارة الكوارث، وإدارة العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في الدولة والمعنية بالقطاع الأمني. وتشكل ادارة ليبيا لحدودها مترامية الأطراف، المليئة بالثغرات، وعدم وجود الرقابة الكافية على هذه الحدود، تشكل تهديدا أمنياً كبيراً. فالإتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات والأسلحة والسلع المدعومة هي وقود الصراع، بما يُمَكِّن مجموعات ذات مصالح، خارجة على قوانين الدولة، من السيطرة، ويشجع على انتشار الفساد. ويجب تعزيز وحدات أمن الحدود ودعمها بقدرات الاستطلاع الجوي والبحري والبري، وتفعيل اتفاقات التعاون الثنائية مع الدول المجاورة، وتعزيز آليات تحديد ومحاكمة مافيا التهريب، مع زيادة الوعي بالأضرار الناجمة عن التهريب.

مشاريع التحول لإرساء دعائم الأمن والسلام

- انشاء مجلس أمن وطني من شأنه التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة بالدفاع والأمن الوطني
- تطوير منظومة معلومات رقمية يتم فيها دمج البيانات المجمعة من كافة الأجهزة الأمنية المحلية والوطنية لتزويد صانعي القرار بالقدرة على استباق النزاعات وقبل اندلاع العنف لكي يتمكنوا من نشر عناصرهم بسرعة وكفاءة لاحتواء هذه الصراعات
- تشكيل قوة تدخل سريع ليبية، يتم اختيار عناصرها على أسس وطنية غير ايديولوجية، تضم جميع الليبين من مختلف الشرائح والقبائل يتم نشرها في أرجاء البلاد لحماية المصالح السيادية للدولة الليبية ونشر الأمن والسلام
- تشكيل شرطة وطنية شبه عسكرية يمكن نشرها بسرعة لدعم الجهات المختصة بتطبيق القوانين المدنية عند الحاجة، مع تعزيز قدرات جهاز الشرطة الوطنية لتحقيق النسبة التي أوصت بها الأمم المتحدة وهي شرطي لكل 450 مواطن
- تأسيس جهاز أمن توكل إليه مهمة حماية المواقع التاريخية والثقافية
- تعيين مجالس للرقابة المدنية على جميع الأجهزة الأمنية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

تعزيز سيادة القانون وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء العادل

"لإرساء سيادة القانون في ليبيا، يجب تحقيق العدالة الانتقالية أولا"

من أجل إيجاد والحفاظ على بيئة سليمة وآمنة في ليبيا يجب المساواة بين جميع المواطنين والمؤسسات في الخضوع للمساءلة القانونية وتطبيق القوانين بصرامة والفصل في القضايا بشكل مستقل ونزيه. إن تجارب الدول الأخرى في فترات مابعد انتهاء الصراعات تُظهر أن عدم اللجوء إلى القضاء لحل النزاعات وعدم وجود آليات لحماية المواطنين من الفرض التعسفي للإجراءات واللوائح عرقل جهود هذه الدول في إرساء سيادة القانون.

خلال العشر سنوات الاخيرة سعى بعض الليبيين إلى تحقيق العدالة من خلال اتباع وسائلهم الخاصة غير الحكومية. إن استخدام مثل هذه الوسائل لفض النزاعات خارج نطاق القانون كان دافعه في باديء الأمر فشل الهياكل القانونية القائمة في حماية المواطنين الليبيين وعدم ثقة الناس في النظام القضائي. بيد أن إحجام الجهات الحكومية عن إصلاح الهياكل القانونية واعتقال ومحاكمة المجرمين المشتبه فيهم قد تسبب في مستويات متدنية من الثقة في النظام القضائي، ودفع المواطنين إلى مزيد من الاعتماد على الجهات الفاعلة غير الحكومية لتحقيق الأمن وتسوية المنازعات.

ولإرساء سيادة القانون في ليبيا، يجب تحقيق العدالة الانتقالية أولاً. تؤيد رؤية إحياء ليبيا 2030 اعتماد خارطة الطريق الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والخاصة بالمجتمعات التي تمر بالصراعات، ومجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات، وتوصي خارطة الطريق باعتماد أربع آليات لاستعادة سيادة القانون: إصدار إطار تشريعي للعدالة الانتقالية يشمل تقصي الحقائق وجلسات الاستماع والمحاكمات؛ ومقاضاة الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات، وتقديم التعويضات المالية والعينية للضحايا، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية مثل إعادة النظر في القوانين الجنائية والتجارية وتعزيز التنسيق بين سلطات إنفاذ القانون والقضاء ونظام المؤسسات الإصلاحية.

يجب أن تسعى ليبيا إلى إخضاع جميع المسؤولين الحكوميين والأفراد والكيانات الخاصة للمساءلة على قدم المساواة بموجب القانون. كما يجب على الحكومة ترشيد العملية من خلال سن القوانين وتنفيذها؛ وتعميم كافة القوانين للتأكد من أن المواطنين على دراية تامة بحقوقهم وواجباتهم. ينبغي أيضاً صيانة الحقوق الأساسية، بما في ذلك المحافظة على سلامة الأفراد وممتلكاتهم، وحرية الرأي والتعبير، والتظاهر السلمي. كما ينبغي كذلك محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان ووضع حد للإعتقالات غير القانونية.

في رؤيتنا المستقبلية لليبيا، يمكن تحقيق العدالة وإنجازها بدون ابطاء من قبل هيئة قضائية مستقلة من خلال عددٍ كافٍ من الكوادر القضائية المهنية المدربة تدريباً رفيع المستوى، والمزودة بكافة الإمكانات والموارد؛ إضافة إلى توضيح دور القضاة والمدعين العامين في الإشراف على السجون لضمان المحافظة على حقوق السجناء، وتعزيز التدريب لمدراء السجون للإرتقاء بمستوى الأمن فيها.

مشاريع التحول لتعزيز سيادة القانون وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء

- وضع الأولوية لتوجيه الشرطة لملاحقة واعتقال المجرمين الذين أُطلِقَ سراحهم أو فروا من السجون.
- دعم مكتب النائب العام لوضع استراتيجية للملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وارساء معايير المحاكمات العادلة
- ضمان وصول جميع المواطنين إلى العدالة من خلال إنشاء خدمات تقديم المساعدة القانونية
- إنشاء إطار مؤسسي لإقامة نظام تقاضي خاص بالمطالبات المحدودة
- تعزيز التعاون بين المؤسسات في القطاع العدلي من خلال اعتماد خارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة للعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع والإرتقاء بالقدرات الوظيفية للمؤسسات القانونية والقضائية
- تعيين الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الدعم النفسي والاجتماعي للعمل بجهاز

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل من خلال الحوار الوطني

سوف تدعم المصالحة، بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية، تحولنا من بلدٍ يلملم جراحه بعد انتهاء الصراع إلى بلد المستقبل المشترك الذي يعزز التسامح والاحترام المتبادل. وبدون المصالحة لن تتمكن ليبيا من تحقيق الأمن والاستقرار على المدى البعيد، كما أن قدرات الدولة على الحفاظ على سيادة القانون سوف تكون محدودة. ومع ذلك، فالمصالحة لا تُفرَض فرضاً وإنما يمكن أن تتم فقط بالحوار الوطني حيث تجلس جميع الأطراف المعنية في بيئة آمنة لمناقشة القضايا الحرجة التي تواجه ليبيا.

ومع التسليم بوجود محاولات بذلتها الحكومة، مع العديد من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني للبدء في حوارٍ وطني، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم على الأرض من خلال المناقشات الهادفة. ولم ترق أي مبادرة حتى الآن لتكون شاملة لجميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد. ولهذا السبب، فإن العديد من المحاولات السابقة في المصالحة كانت بمثابة مونولوجات وليس حوارات بدلاً من أن تكون منتديات شاملة تضع نصب أعينها تقدم البلاد. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام المصالحة في النقص الحالي في التوافق في الآراء بشأن المؤسسات المخولة لإجراء هذه الحوارات، والمنهجية التي سيتم اتباعها، وأصحاب الشأن الذي ينبغي أن يشملهم الحوار.

أن رؤيتنا لليبيا تدعو إلى إيجاد ميثاق أساسي للسلام بين الليبيين والتفريق بين المواطنين وبين الذين تلوثت أيديهم بدماء الليبيين تمهيداً للحوار الوطني. أن إنشاء مثل هذا الميثاق سينص على نبذ كل أشكال العنف واحترام كرامة الحياة كشرطين مسبقين للانضمام إلى أي كيان سياسي وإرساء القواعد الأساسية للانخراط في نقاش بناء حول مستقبل ليبيا. ويكفل الميثاق بيئة آمنة لتبادل الأفكار والآراء. وينبغي أن تركز الجهود المتحمسة للحوار الوطني على عدم الإقصاء وإدراج جميع المناطق والأعراق والقبائل، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ولضمان فعالية الحوار الوطني، ينبغي أن نتبع الأساليب التقليدية لحل النزاعات التي أنشئت على مدى القرون وتشمل الوساطة التي يقودها المجتمع المحلي، وإشراك شيوخ القبائل ووجهاء وأعيان المجتمع الليبي. كما ينبغي أن تشمل أيضا دور المجتمع المدني بوصفه مدافعاً عن المواقف الأخلاقية والمعنوية التي تمثل الشعب الليبي وأميناً على مصالحه. كما ينبغي دعوة الأطراف المحايدة، تحت المظلة الوطنية، للإشراف على العملية وتسهيل المناقشات بين جميع الأطراف الفاعلة.

مشاريع التحول لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل من خلال الحوار الوطني

- إقرار ميثاق سلام وتحديد أولويات اعتماده من قِبَل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الليبي
- إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الوطني والمحلي من خلال إنشاء آلية للمصالحة الوطنية تشمل جميع الجماعات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والمجتمع المدني
- دفع مسيرة الحوار الوطني من خلال دعم مبادرات التوعية المدنية التي تشجع على الحوار بين المجتمعات المحلية وإطلاق الحملات الإعلامية التي ترسل رسائل دعم لعملية الحوار والمصالحة من خلال ممثلين عن كافة الجماعات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

التنمية الاقتصادية

بناء أمة مزدهرة ومنتجة ومبتكرة

على مدى ما يقارب السنوات الخمس المقبلة تضع رؤية إحياء ليبيا 2030 خطة لتحويل الاقتصاد الليبي من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة النمو. ويكمن التحدي في إنشاء مجتمع مزدهر يتمتع باقتصاد تنافسي وحيوي. ومع أن ليبيا محظوظة بامتلاكها لثروة هائلة من الموارد الطبيعية، إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع الصناعة الاستخراجية يترك اقتصادنا عرضة للخطر. ونتيجة لذلك، يجب علينا تنويع اقتصادنا في قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة من خلال تأسيس قطاع خاص مزدهر يمكن له توفير فرص عمل جذابة للشباب الليبي. ويجب أن يكون تنويع الإقتصاد الليبي مواكباً لسياسات رشيدة تشمل الجوانب الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والإنفاق العام التي يمكن أن تدعم النمو بقيادة القطاع الخاص. ومن الضروري الشروع في ضخ الاستثمارات في البنى التحتية المادية والاجتماعية لضمان التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات من القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. ويتطلب تحسين الأمن الغذائي وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية زيادة الإنتاجية الزراعية واعتماد التقنيات الحديثة. وإذا أُديرت الموارد الهيدروكربونية في ليبيا على نحوٍ أكثر فعالية سنتمكن من استثمار ثرواتنا الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الخدمات العامة والاجتماعية، وتحسين التعليم، وتشجيع روح المبادرة و الابتكار، وتمويل مشروعات الشباب.

تطوير الاقتصاد وتنويعه

تسبب دور المهيمن على الاقتصاد والمؤسسات العامة الضعيفة الذي تلعبه الحكومة، إضافة إلى القصور التنظيمي، في عرقلة تطوير القطاع الخاص في ليبيا. وقد أظهرت تجارب الدول الناشئة الأخرى أن العناقيد الصناعية، وهي مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، هي استراتيجية فعالة لتحفيز التنمية الاقتصادية المركزية والمحلية جنباً إلى جنب مع توفير بيئة تمكينية لمزاولة الأنشطة التجارية والاستثمار. ويمكن توسيع وتعميق اقتصاد ليبيا عن طريق تعزيز مكانتها الرائدة في قطاع الطاقة مع تطوير العناقيد الصناعية في قطاعات جديدة محتملة في المستقبل مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والزراعة، والعمليات التجارية الخارجية، والنقل والخدمات اللوجستية.

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يعمل بها خمسون موظفاً فأقل وتحقق دخلاً سنوياً أقل من 125,000 د. ل. تمثل شريحة كبيرة من شركات القطاع الخاص. وهناك أيضا عدد كبير من الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تعمل خارج الاقتصاد الرسمي. وفي كثير من الأحيان، تعمل الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة تنظيمية مبهمة وتواجه صعوبات في توفير التمويل أو زيادة رأس مالها بغرض توسعة أعمالها. إن تلبية متطلبات خطط النمو الطموحة في ليبيا تتطلب التغلب على العراقيل التي تعترض طريق الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من زيادة رأس المال، واجتذاب القوى العاملة الماهرة بما فيه الكفاية، وتحفيز الانخراط في البحث والتطوير بتمويلٍ من القطاع الخاص. ومقابل إغلاق الشركات التي يثبت مشاركتها في أنشطة اقتصادية غير مشروعة، يجب مساعدة الكيانات التجارية السليمة غير الرسمية على إتمام اجراءات التسجيل الرسمي، ورفع إنتاجيتها وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة في الإيرادات. إن زيادة التركيز على الإصلاح التنظيمي، والتدريب، والدعم المالي وغير المالي ستساعد في احتضان وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا لتوفير المزيد من فرص العمل و تنويع اقتصادنا.

الحق في الملكية الخاصة هو حق أصيل من حقوق الإنسان، والأساس الذي يقوم عليه اقتصاد السوق. وفي الماضي، كانت حقوق الملكية مهددة دائماً؛ فالحكومة الليبية اعتادت على مصادرة الأراضي والعقارات والمزارع والملكية التجارية والصناعية الخاصة بشكلٍ منتظم، وكانت الحكومة تعيد توزيعها على بعض الأفراد والجماعات من المحظيين والمقربين. إن الافتقار إلى الوضوح الذي يكتنف ملكية العقارات والملكية الخاصة يجعل من الصعب على الأفراد توفير الضمانات اللازمة للمصارف لتأمين رأس المال للنشاط الاقتصادي، وهذا يمثل عقبة أداء في طريق ضخ الاستثمارات لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.

يمكن أن تطلق ليبيا العنان لتحقيق المنجزات بإمكانياتها الاقتصادية من خلال رسم سياسات منصفة وعادلة وثابتة وسن قوانين تحمي حقوق الملكية الخاصة، وإنشاء مكاتب حكومية نموذجية لإدارة الممتلكات والعقارات، ووضع آليات استرداد الأملاك المصادرة، والتعويضات المناسبة، والفصل في المنازعات العقارية. وقد تستغرق مثل هذه العملية سنوات، ولذا ينبغي النظر في اعتماد العمليات الانتقالية التي تهدف إلى تأمين القروض للأفراد الراغبين في بدء المشروعات الصغيرة في المجالات ذات الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية للبلاد.

لا تزال الحكومة منخرطة بشكل عميق في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البِلاد مثل المرافق، والنفط والغاز، والزراعة، والتعليم، والنقل، والبناء، والعقارات، والصناعات التحويلية. وقد فشلت المحاولات السابقة في الخصخصة، مثل تلك الموجودة في القطاع المصرفي، في تقديم قيمة مضافة للدولة. وتدل التجارب المستفادة من البلدان التي كانت تتطبق الاشتراكية في السابق أن الخصخصة التدريجية للشركات الحكومية وبيع الأصول المملوكة للدولة، إذا نفذت بشفافية، يمكنها النهوض بالقطاع الخاص وتطويره. ومع ذلك، يجب ألا نغفل معالجة القضايا المتعلقة بالتعديات على ممتلكات الدولة من خلال قواعد وأنظمة واضحة.

ولا ينبغي دخول الحكومة الليبية على خط تقديم الخدمات والمنتجات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقدمها بكفاءةٍ أكبر؛ وبدلاً من ذلك يمكنها أن تكون بمثابة المحفز عن طريق توفير البنية التحتية، والموارد البشرية، والأطر القانونية لدفع وتشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمار الخاص بالتوازي مع الخصخصة؛ كما يجب على ليبيا أيضاً تحديد الدور الذي ستلعبه الشركات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر في التحول الاقتصادي.

مشاريع التحول لتطوير وتنويع الاقتصاد

- التصدي للمشاكل الخاصة بملكية الأراضي والعقارات من خلال حوار وطني يرتكز على حقوق الملكية ومن خلال تطوير السياسات والقوانين والمؤسسات وآليات حل النزاعات العقارية
- تفعيل خطط لإنشاء مناطق اقتصادية وصناعية خاصة تلبي احتياجات القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة، والسياحة، والزراعة، والبناء، والخدمات اللوجستية
- زيادة الاستثمار في البُنى التحتية للنفط والغاز لرفع الطاقة الإنتاجية والتصديرية وكذلك تطوير إمكانيات وجودة الصناعات التكميلية
- تشجيع مباشرة الأعمال الحرة من خلال دعم إنشاء حاضنات الأعمال، وتعزيز فرص الحصول على التمويل للشرائح الشبابية والنسائية في ليبيا على شكل قروض تضمنها الحكومة، وتطوير برامج التدريب، وإدخال التشريعات التي تعزز من قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة على تسجيل مشروعاتهم وتنميتها
- تقييم الشركات المملوكة للدولة ووضع خطة لخصخصة القطاعات الرئيسية للاقتصاد بطريقة تمنع تكريس عدم المساواة في توزيع الثروة
- وضع استراتيجية نقل البحوث والتطوير والتكنولوجيا الوطنية التي تركز على إنشاء مراكز البحوث التطبيقية في الجامعات في المجالات ذات الأولوية الاقتصادية الى ليبيا وتطوير صندوق البحوث الوطنية لدعم البحوث المبتكرة

تعزيز الاستقرار الاقتصادي

لابد من زيادة الإنفاق الحكومي لإعادة تأهيل البنية الأساسية وتمويل مشروعاتها بالإضافة إلى توفير الاعتمادات اللازمة لدفع فاتورة باهظة جداً تتمثل في أجور موظفي القطاع العام في ليبيا. كما أن الاعتماد على النفط والغاز يعرض ليبيا لتقلبات السوق العالمية للطاقة التي يمكن أن تربك التخطيط الاقتصادي وتُضعف الثقة في قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الهامة التي تتطلب تخطيطاً طويل الأمد وإدارة رشيدة للموارد. إنّ الانتقال من تحقيق الاستقرار إلى مرحلة النمو الإقتصادي يتطلب تكثيف النفقات الرأسمالية، ومن ثم لابد من انتهاج حزمة من السياسات المالية للوقاية من التقلبات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والاستجابة على نحو أكثر فعالية للظروف الاقتصادية المتغيرة.

كما نحتاج إلى تحديد مصادر ايرادات مالية جديدة للحد من اعتماد الحكومة على عائدات النفط والغاز، وبالتالي زيادة قدرتها على الإنفاق. إن الإعتماد على ايرادات مستقرة ومتوقعة من شأنه تمكين الحكومة من التخطيط الإقتصادي بفعالية أكبر والوفاء باستحقاقات الالتزامات المتعلقة بالميزانية. ومع قدرة المؤسسات المملوكة للدولة مثل الأذرع الاستثمارية لليبيا على تحقيق التوازن بين تطوير الميزانية والشؤون المالية، نحتاج إلى آليات أخرى لحماية النمو الاقتصادي من تقلبات أسعار النفط.

إن الميزانية السنوية حالياً هي الأداة الأساسية للحكومة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية على المدى القصير. ومع ذلك، فعمليات إعداد وصرف الميزانية هي حاليا غير فعالة، وترسخ مركزية السيطرة على إنفاق ميزانيات الوزارات بدلاً من مردود وتأثير هذه المخصصات. ومع المشاريع الإنمائية الكبيرة ضمن رؤية إحياء ليبيا 2030، ستحتاج بلادنا إلى أطر قانونية استشرافية وشاملة لإدارة الموازنة العامة، وموائمتها مع الخطط التنموية، وربطها بمخصصات الميزانية، وإصلاح أطر الميزانية مما سيعزز الثروة الوطنية بضمان المشاريع الرأسمالية التي تستفيد منها البلاد. وفي بعض الحالات، تستفيد بعض المشروعات الرأسمالية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز القيمة العامة. وسيتطلب إصلاح الميزانية وتعزيز أطر الإستثمار العام قدرة كبيرة على بناء الوزارات والوكالات المنفذة.

يتطلب النظام المصرفي في ليبيا إصلاحات هيكلية كبيرة وإدخال إصلاحات على السياسات لخلق بيئة أكثر استقراراً للإستثمار والنمو. وقد تسبب الغموض الذي يكتنف حقوق الملكية في ليبيا، وغياب نظم المعلومات الائتمانية، وانعدام المنافسة نظرا لانتشار المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الدولة في إبطاء توسعة القطاع المصرفي وتطوير القطاع المالي. وفي حين يلعب مصرف ليبيا المركزي دورا متزايدا في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، ومنح التراخيص، وتنظيم المصارف التجارية، وإدارة الديون المحلية، نمت ولايته المتمثلة في تنظيم النظام المالي ككل وإدارة المخاطر النظامية. ويتطلب الوفاء بهذا الدور المتزايد تعزيز دور البنك المركزي وقدراته في الإشراف المالي لتشجيع الاستثمار والنمو واستقرار الاقتصاد الكلي.

مشاريع التحول لتعزيز الاستقرار الاقتصادي

- إنشاء سوق محلي للأوراق المالية متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (صكوك) لتنويع آليات التمويل وتطوير الهياكل الأساسية وتعميق أسواق رأس المال
- استعراض الخيارات الممكنة لتخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط والغاز على الإيرادات الحكومية والإنفاق عن طريق تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وإصلاح الأدوات الاستثمارية للدولة
- إعداد خارطة طريق لتطبيق قانون الخدمات المصرفية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار القدرات الإشرافية والتنفيذية للنظام المالي، وبحيث تتسق مع خطط تطوير القطاع المالي للحكومة
- تطبيق شروط منح التراخيص على مشغلي مكاتب ومحلات الصرافة لتعزيز رقابة مصرف ليبيا المركزي وإشرافه التنظيمي واعتماد السياسات التي من شأنها تخفيف القيود المفروضة على تحويلات العملة الأجنبية للحد من استخدام المشغلين غير المرخصين
- دمج المؤسسة الليبية للاستثمار مع صناديق الثروة السيادية ضمن الإطار المالي للموائمة بين ولايتهم كصناديق ادخارية لأجيال المستقبل والحاجة إلى التحوط ضد تقلبات أسعار النفط

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

إعادة بناء البنية التحتية الوطنية

البنية التحتية الحالية غير ملائمة لتوفير الأساس لتنمية ليبيا. وتركز رؤية إحياء ليبيا 2030 على بناء بنية تحتية حديثة ذات كفاءة وفعالية لدعم التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات العامة. وفي الماضي، كان الإنفاق يرتكز بصورة رئيسية على مناطق حضرية منتقاة مع نقص واضح في سائر المناطق الحضرية والمناطق الريفية الأخرى. وبرزت إلى السطح ثمة فوارق واسعة في تقديم ونوعية الخدمات العامة مما تسبب في مظاهر من عدم المساواة بين المناطق والأقاليم الليبية. وفي حين أنه من المرجح أن تجتذب المراكز الحضرية الأكثر اكتظاظا بالسكان في ليبيا الاستثمارات، فإن المراكز الحضرية الأصغر حجماً والأقل سكاناً قد تجتذب القليل من الاستثمارات في البنى التحتية والصناعة. وسيتطلب الأمر معالجة الفوارق في البنى التحتية من خلال تطوير قدرات البلديات في التعامل مع أوجه القصور في قطاع البنية التحتية بتطبيق اللامركزية على السلطات المالية والإدارية، والتخطيط السليم للتنمية الحضرية.

وتكمن رؤيتنا في تطوير قاعدة وطنية للبنية التحتية، تربط بين جميع المدن والبلدات الليبية من خلال شبكة من الطرق المعبدة، وتزويدها بمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإمدادات الماء والكهرباء، مع توفير بنية تحتية اجتماعية ممتازة، توفر لجميع المواطنين إمكانية الحصول على أجود الخدمات التعليمية والاجتماعية.

ينبغي إعادة النظر في مشاريع البنية التحتية التي تكلف مبالغ مالية طائلة من خلال عملية تخطيط منظمة للاستثمارات العامة ضمن السياق الأوسع لاحتياجات وأولويات التنمية في ليبيا. ويجب الاعتماد بشكل أكبر على التمويل المؤسسي وأسواق رأس المال لتعبئة الموارد والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات. وعلى الرغم من أن هناك بعض المبررات الاقتصادية والاجتماعية للاستمرار في دعم خدمات البنية الأساسية مثل المياه والكهرباء والغاز لتمكين الناس من الحصول عليها، إلا أن بعض أنماط الدعم قد تخالف رؤية إحياء ليبيا 2030 التي تركز على التنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، يشوه الدعم القيمة الحقيقية للموارد، ويسهم في الإفراط في الاستهلاك ويخلق سوق سوداء للسلع المدعومة. فالمستهلك عندما يدفع الرسوم الكاملة للسلعة أو الخدمة فهو يعكس التكاليف الاقتصادية الحقيقية لها، وبالتالي يساهم بشكل كبير
في الحفاظ على موارد بلاده الطبيعية وضمان الاستفادة من خيراتها بطريقة مستدامة، وتعزيز تلك الاستفادة في الحاضر والمستقبل.

مشاريع التحول لإعادة بناء البنية التحتية الوطنية

- وضع خطة للبنية التحتية الوطنية تقوم على تقييم منهجي للاستثمارات ذات الصلة بأولويات التنمية الوطنية التي من شأنها توسيع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الملائمة في كافة أرجاء ليبيا
- إعادة تقويم مشاريع البنية التحتية المعلقة حاليا لتحديد موائمتها مع أولويات التنمية الوطنية وحل الاختناقات
- خلق التنمية البلدية وخططها الاستثمارية لجميع البلديات في ليبيا التي تدمج تخطيط استخدام الأراضي مع الاستثمار في البنية التحتية لدعم النمو والتنمية
- إنشاء صندوق لتمويل البنية التحتية الوطنية من شأنه أن يدعم الاستثمارات في مشاريع ذات أهمية قومية، لاسيما تلك التي تدعم خلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، والإنتاجية، مثل الطرق السريعة، والنقل العام، والبنية التحتية ذات الصلة بالمشروعات التجارية، والبنية التحتية البلدية في جميع أنحاء البلاد تحت مصنف واسع يشمل الطرق السريعة، والنقل العام، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والربط الكهربائي، والنطاق العريض للإنترنت، والابتكارات
- إنشاء سوق للسندات تصدرها البلديات لتمكنها من تمويل المشاريع الرأسمالية في مجتمعاتها المحلية من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وتوفير الفرص للسكان للاستثمار في مجتمعاتهم
- تطوير الإطار التشريعي للشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريع البنية التحتية الرئيسية
- وضع خطة رئيسية للطاقة من شأنها أن تعكس التكاليف الفعلية للإنتاج، وتشجع على اعتماد مصادر جديدة للطاقة المتجددة، وتشجع على ترشيد وحفظ الطاقة، وتدعم مشاريع البحوث والتطوير المحلية
- وضع خطة وطنية رئيسية للنقل والمواصلات تغطي جميع وسائط النقل بما في ذلك الطرق البرية، والسكك الحديدية، والطيران المدني، والنقل البحري، والنقل الحضري، ووسائل النقل الأخرى، بما في ذلك خطوط الأنابيب ووسائط النقل غير المزودة بمحركات، لتوفر أساسا للمعايير المنظمة لإنفاق مخصصات النقل العام، وترتيب أولويات المشاريع
- تطوير استراتيجية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية لبناء بنية تحتية ذات مستوى عالمي تمكن الليبيين من الإستفادة من خدمات النطاق العريض فائق السرعة للإنترنت سواء للمنازل أوالشركات، كما تعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية الرئيسية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

تحديث قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي

على الرغم من محدودية وصغر القطاع الزراعي في ليبيا، إلا أن الزراعة متأصلة بقوة في تقاليدنا وكذلك تربية الأغنام والماشية. وفي الوقت الراهن نقوم باستيراد معظم استهلاكنا من المواد الغذائية. رؤية إحياء ليبيا 2030 تتصور قطاعات فعالة وحديثة ومنتجة توفر للشعب احتياجاته من منتجات الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، وتضمن له الأمن الغذائي، وتلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية الريفية. فلدينا القدرة على تنشيط القطاع الزراعي لخفض وارداتنا الزراعية، وضمان الأمن الغذائي، وخلق الفرص الاقتصادية، وتشجيع العادات الغذائية الصحية.

هناك إمكانات هائلة لتطوير القطاع الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة، وزراعة محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى، وترشيد استخدام مياه الري والمياه المحلاة، وتطوير البنية التحتية لتخزين وتجهيز المنتجات الزراعية. إنّ تحسين إنتاجية القطاع الزراعي في ليبيا يتطلب توجيه الإنتاج نحو المحاصيل عالية الغلة والإيرادات التي تحسن استخدام المياه مع حل القضايا المعقدة التي تشمل الوصول إلى واستخدام الأراضي.

وهذا يستلزم معالجة الصعوبات التي يواجهها المزارعون في الحصول على مدخلات الإنتاج، وتنويع مجموعة السلع والخدمات الزراعية المنتجة من خلال خدمات البحث والإرشاد الزراعي، وتحسين القدرات المؤسسية لتصدير المنتجات الزراعية. وفي حين ستظل ليبيا تعتمد على واردات الغذاء للوفاء بكامل احتياجاتها الغذائية المحلية في المستقبل المنظور، فإنه يمكن أيضا الإستعانة بالمؤسسة العامة للاستثمار في استكشاف فرص الاستثمارات العالمية في مشاريع وشركات الأعمال الزراعية.

مشاريع التحول لتحديث قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي

- وضع استراتيجية جديدة خاصة بالأغذية والزراعة من شأنها الأخذ في الاعتبار التكاليف الاقتصادية والبيئية لنظام دعم المزارع في البلاد
- وضع استراتيجية للأمن الغذائي من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية في الشركات الزراعية، وحيازة الأراضي الزراعية في البلدان الأخرى
- إصلاح نظام الإرشاد الزراعي، ودعم نقابات المزارعين المحليين، وتوسيع قاعدة البيانات الزراعية، وتطوير ونشر الأصناف المحسنة، وتحسين التقنيات، وتعزيز إمكانية الحصول على مدخلات الإنتاج
- تنفيذ أحد المشاريع الرئيسية في قطاعيِّ الزراعة أو مصائد الأسماك في كل منطقة زراعية، وذلك لتمكينها من التصنيع المحلي للحوم والجلود والزيوت الليبية، بهدف الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية
- زيادة سبل الحصول على الائتمان من خلال دعم المصرف الزراعي الليبي والنقابات الزراعية والمؤسسات المعنية بالائتمان الزراعي
- وضع نظام للإدارة الفعالة والمتكاملة لمستجمعات المياه، وإعادة تأهيل نظم الري القائمة، وذلك لضمان إمدادات كافية من المياه للزراعة والوقاية من تآكل التربة
- تسريع وتيرة الخطط الحالية لإنشاء محطات لتحلية مياه البحر للاستخدام المنزلي والزراعي، للتحوط ضد الإفراط في الاعتماد على إمدادات المياه من النهر الصناعي

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

إدارة الموارد الطبيعية بإنصاف واستدامة وشفافية

الموارد الطبيعية في ليبيا هي نعمة ونقمة في نفس الوقت. فلدينا ثروة كبيرة من المواد الهيدروكربونية تحرك عجلة النمو الاقتصادي والتنمية لكنها أيضا تمثل مصدرا للضعف والتوتر. والموارد الطبيعية التي نستفيد منها في العديد من القطاعات الصناعية في بلادنا ومجتمعاتنا المحلية، ونستفيد منها كذلك في بيوتنا ومكاتبنا ووسائل مواصلاتنا، هي أيضاً تؤثر سلبا على جودة الهواء والماء والأرض في ليبيا. الموارد الطبيعية في ليبيا، ومساهمتها في التنمية تظل عرضه لمواطن الضعف في الحوكمة والإدارة والممارسات غير المستدامة، والصراع. ولتمكين النمو السريع والمستدام وفقاً لرؤية إحياء ليبيا 2030، يجب علينا استخدام الموارد غير المتجددة بكفاءة مع تجنب التدهور البيئي. والتحدي الذي يواجهنا هو استخدام الهبات الربانية من الموارد الطبيعية في ليبيا للصالح العام للناس، مع تجنب أخطاء الماضي التي شجعت التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية للنخب السياسية الرئيسية. وفي الحالات التي يكون فيها تبادل المنافع الاقتصادية للموارد الطبيعية مع مستثمرين من القطاع الخاص، يجب أن نضمن أن المكاسب الخاصة تقابلها المنافع العامة مثل اكتساب التقنيات الحديثة، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ونقل المعارف والمهارات للشعب الليبي. يجب علينا إشراك المجتمعات لدينا في الاستخدام والمحافظة على الأصول البيئية على نطاق متزايد بحيث يتم استخدام الموارد غير المتجددة لدينا بالطريقة التي توازن بين متطلبات الحاضر وتأمين أجيال المستقبل؛ إضافة إلى التطوير المستمر للإطار التنظيمي للإدارة البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وزيادة الامتثال من خلال تعزيز آليات الرصد والإنفاذ والتنسيق بين الوكالات العاملة في مجال حماية البيئة. وبينما تهيمن موارد النفط والغاز لدينا، بشكلٍ معتاد، على الحوار الوطني، يجب علينا اتخاذ تدابير عاجلة لحماية مواردنا الأخرى من المياه، والتنوع البيولوجي، والأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، والصحارى، والأنظمة البيئية الهشة. سوف نحتاج إلى لوائح تنظيمية مصحوبة بإيضاحات لكافة المسائل المتعلقة بتخطيط وتقسيم المناطق، وملكية الأراضي والعقارات، بحيث لا يؤثر التوسع الصناعي سلباً على المجتمعات المحلية. وفي التحول من الاستقرار للنمو، يجب علينا أيضاً الأخذ بعين الاعتبار تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لكافة مشاريع البنية التحتية.

ويمثل استخراج الموارد الطبيعية عنصراً حيوياً لإيرادات الضرائب، حيث يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل ومشاريع جديدة للباحثين عن العمل إذا كان هناك توزيع فعال وعادل للإيرادات. إنّ الالتزام بمعايير الشفافية في الصناعات الاستخراجية بما يتماشى مع المعايير الدولية، فضلاً عن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في متابعة اتفاقيات تقاسم الإنتاج، يمكن أن يحقق المزيد من الشفافية في كيفية تنظيم اتفاقيات الموارد الطبيعية في ليبيا، وكيفية استخدام الإيرادات التي يتم تحصيلها. ولابد من بذل الجهود لبناء شراكات فعالة مع المجتمع الدولي بشأن الاستدامة البيئية والتطبيق العملي لمعايير الشفافية والمحافظة على البيئة.

مشاريع التحول لإدارة الموارد الطبيعية بإنصاف واستدامة وشفافية

- إعادة تقييم دعم الدولة للبترول والمنتجات النفطية للحد من الاتجار غير المشروع؛ في البداية من خلال تقديم الدعم النقدي في الوقت الذي نعمل فيه باتجاه الفرص الاقتصادية المستدامة والمشروعة للفئات المتضررة
- وضع وإنفاذ التشريعات التي تتطلب تقييم الأثر البيئي لجميع مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع العام والمملوكة للقطاع الخاص
- حملة توعية لتثقيف الليبيين بشأن أضرار وعواقب الأنشطة غير المشروعة
- دعم وتنفيذ قانون جديد للنفط لإنشاء إدارة نزيهة وفعالة وأكثر شفافية لقطاع النفط والغاز تتولى تقاسم العائدات بين الحكومة المركزية والمحافظات الليبية، وتجتذب الاستثمار الأجنبي، وتعزز قواعد مفتوحة وتنافسية خاصة بحقوق التنقيب والاستكشاف والإنتاج، وتفرض شروط تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية قبل منح اتفاقيات تقاسم الإنتاج
- تنفيذ معايير "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية" لتعزيز الانفتاح المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز دور المجتمع المدني في رصد اتفاقيات الإنتاج وإيرادات المعادن، والامتثال للوائح التنظيمية
- تصميم برنامج خاص بالبحث والتنقيب عن المعادن يعزز القدرة التفاوضية للمفاوض الليبي أمام الشركات المقدمة لعروض التنقيب
- تشجيع الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة منخفضة الكربون من خلال استخدام نظم حديثة وفرض رسوم بهدف رفع حصة استهلاك الطاقة المستخرجة من المصادر المتجددة
- الانضمام إلى والتصديق على المعاهدات والإتفاقيات البيئة متعددة الأطراف التي تعود على بلادنا بالفائدة

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

التنمية البشرية

توفير بيئة مواتية لجميع الليبيين

تتطلب رحلة التحول في ليبيا من تحقيق الاستقرار للنمو مجتمعاً عادلاً وآمناً ومتماسكاً تتوفر فيه الفرص والمستوى المعيشي المرتفع للجميع. ونحن نتصور أنه بحلول عام 2030، سيكون الشعب الليبي أفضل تعليماً وأكثر صحة وازدهاراً من أي وقت مضى في تاريخنا. ومع اكتسابنا الحق في تحديد مصيرنا في ليبيا جديدة وديمقراطية، لا يزال يتعين علينا مواجهة تحديات تثقيف شبابنا لتحقيق كامل طاقاتهم، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة، واسترداد هويتنا ومؤسساتنا الاجتماعية. وتكمن رؤيتنا للتنمية البشرية في بناء القدرات البشرية لليبيين، وإزالة العقبات التي تمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. يجب علينا تحسين نوعية التعليم وزيادة التركيز على مجالات العلوم والتكنولوجيا التي من شأنها دعم تنويع ونمو اقتصادنا.

وفي المجال الصحي، يتطلب توفير الرعاية الصحية المناسبة نظاماً صحياً عالي الجودة يلبي الإحتياجات الصحية المتزايدة للسكان، والثوار، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة. ويجب أن نبني البنى التحتية الاجتماعية التي تحمي الفئات الأكثر ضعفاً من الفقر والحرمان. إن تمكين شعبنا وتعزيز مجتمعاتنا في مختلف أنحاء البلاد يكفل للمجالس البلدية والمحلية في ليبيا التركيز على احتياجات الناس وتوفير الخدمات، والإسكان، والمواصلات لهم لبناء اقتصادات محلية مزدهرة. كما أن تصميم المراكز الحضرية تصميما جيدا يعد ضرورياً لتهيئة البيئة المناسبة لبث الروح الإيجابية في المجتمع واسترداد إرثه الاجتماعي الأصيل ومكوناته الثقافية.

تعليم أبنائنا الشباب ليكونوا قادة المستقبل

سيلعب نظام التعليم والتدريب في ليبيا دوراً رئيسياً في تزويد الدارسين بالمهارات اللازمة لتنويع الاقتصاد، وإنشاء صناعات جديدة، واتخاذ قرارات حياتية مستنيرة، والمشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار والتعافي الإقتصادي.
ووفقاً لتصور رؤية إحياء ليبيا 2030 فإن التعليم والتعلم مدى الحياة على حد سواء حق من حقوق الإنسان وشرط حاسم للتحول في ليبيا. وفي حين تحققت مكاسب كبيرة في ليبيا على صعيد المساواة في الحصول على التعليم، إلا أن نظام التعليم والتدريب لدينا يواجه مجموعة متنوعة من التحديات، مثل سوء التنظيم والإدارة، وتدني جودة التعليم، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات اقتصادنا، والافتقار إلى المرافق التعليمية الجيدة، وضعف مستوى المعلم، وضعف التركيز على العلوم والتكنولوجيا في مجاليَ التعليم والبحث العلمي. إن مستوى ونوعية التعليم ونظام التدريب لدينا لا يرقى في الوقت الراهن لمواجهة تحديات التنمية التي تواجه بلادنا في الوقت الحاضر.

ويتطلب تحويل التعليم في ليبيا لتحفيز التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تصورها رؤية إحياء ليبيا 2030 آليات للحوكمة الفعالة لتنسيق المؤسسات، وموائمة السياسات الاقتصادية مع نظام التعليم والتدريب، وضمان جودة المؤسسات والبرامج الدراسية. وتفتقر المؤسسات القادرة على صنع القرارات ووضع اللوائح التنظيمية والصلاحيات التنفيذية والتشغيلية في مجال تنظيم نظام التعليم في ليبيا، تفتقر إلى آليات التنسيق للحد من تداخل الصلاحيات، وتشجيع التكيف المؤسسي، وضمان الجودة على جميع المستويات. لا توجد آليات لمعرفة متطلبات المهارات المطلوب توفرها لدى القوى العاملة الوطنية لتلبي احتياجات سوق العمل، كما أن وجهات نظر أصحاب المصلحة في نظام التعليم و تخطيط السياسات غير مشمولة. وقد أدى عدم وجود تنسيق لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية إلى تسجيل مستويات عالية من البطالة بين الشباب وعدم التوافق بين مؤهلات الطلاب الخريجين واحتياجات سوق العمل. ومن شأن تعزيز التعاون بين الوزارات، وزيادة تبادل المعلومات بين أصحاب العمل و الوزارات المعنية في قطاعيّ التعليم والتدريب، المساعدة في توقع احتياجات السوق والإقتصاد الليبي لمهارات معينة، وبالتالي زيادة القدرة على تزويد سوق العمل بقوى عاملة مدربة ومجهزة بشكلٍ جيد.

جودة المعلم عامل حاسم في تعزيز التحصيل العلمي للطلاب. بينما ليبيا لا تواجه نقصاً كمياً في المعلمين بسبب نظام التوظيف الموروث إلا انه يوجد نقص في المعلمين المدربين الأكفاء. وكثير من المدرسين في مرحلتيّ التعليم الأساسي والثانوي تنقصهم المؤهلات الكافية وغير ملزمين بالخضوع لدورات تدريبية خلال مدة خدمتهم في وزارة التربية والتعليم، ومثل هذه الدورات مهمة لصقل وتحديث مهاراتهم لتتناسب مع المستجدات في حقل التدريس. يجب النظر في برامج تدريب المعلمين وربطها مع معايير الترخيص المهني كوسيلة لرفع مستوى نوعية المعلمين. ويمكن أيضاً توفير فرص إعادة التدريب لمدرسي الاحتياط بحيث يمكن ايجاد فرص عمل مجزية لهم في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

ثمة طريقة واحدة لتحديد وعلاج أوجه القصور في النظم من خلال وضع المعايير المرجعية النسبية للنظام التعليمي في ليبيا بقياسها مع بلدان أخرى؛ وذلك من خلال الوقوف على أحدث الاتجاهات في تدريس مواد العلوم والرياضيات، والاطلاع على التقدم في أساليب ترغيب التلاميذ في القراءة، والانخراط في البرامج الدولية لتقييم الطلبة مثل برنامج "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضات والعلوم".

ويعني تدني الرواتب للمعلمين أن العديد من الشباب الخريجين الموهوبين لا يتشجعون على الدخول في حقل التدريس، كما لا يتم تحفيز المعلمين المخضرمين لرفع مستوى مهاراتهم. ولهذا السبب، لم تحرز الجهود الرامية إلى تحديث المناهج الوطنية والاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم في الفصول الدراسية نجاحاً باهراً وإنما نجحت بشكلٍ هامشي، فمعدلات الرسوب والانقطاع عن الدراسة ارتفعتً، وتضاءلت فرص الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على تعليم يناسبهم.

لقد اعتمد نظام التعليم في ليبيا تقليداً يمكن تسميته بالتخصص المبكر حيث يلتحق الطلاب المتفوقين بالتخصصات الأكاديمية بينما يلتحق الطلاب من ذوي الأداء الدراسي الضعيف بالتعليم الفني والتدريب المهني؛ وقد رسمت هذه الممارسة، المستمرة منذ عقود طويلة، صورةً سلبية في أذهان الطلاب وأولياء أمورهم ملخصها أن التعليم الفني والتدريب المهني مجال دراسي من الدرجة الثانية لا يدخله إلا الطلاب ضعيفي المستوى؛ وبدلاً من اجتذاب الطلاب المهتمين بالميادين التقنية الجديدة الناشئة، ينظر إلى مراكز التعليم الفني والتدريب المهني بوصفها ملاذات للطلاب الذين أخفقوا في تحقيق المعدلات المطلوبة للمسارات الأكاديمية على المستوى الثانوي والجامعي. ولذا سيكون من الضروري تحسين صورة نظام التعليم الفني والتدريب المهني والنهوض به لتشجيع الطلاب على التخصص في تخصصات تقنية تمكنهم من العمل في القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والزراعة، ومجال الإنشاءات؛ وهي تخصصات ضرورية لإيجاد فرص عمل جديدة للشباب وتحقيق التنويع الاقتصادي. ويجب أن تنظر الحكومة في تغيير حصصها التقليدية من مجرد إلحاق الطلاب بالجامعات الحكومية إلى مساعدتهم على التوجه إلى المجالات التقنية ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الليبي.

”من الممكن تسويق وتمويل البحوث الأكاديمية من خلال الاستثمار في إنشاء حاضنات للأعمال“

وكغيرها من الأقطار العربية، تشهد ليبيا طفرة في أعداد الشباب مما يفرض مزيداً من الضغوط على نظام التعليم من جراء زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعي. وعلى مدى العقد الماضي، تضاعفت جامعات حكومية ليبية في الحجم. وعلى الرغم من وجود توجه بعيد الأمد نحو زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم، فإن تلبية المطالب المشتركة المتمثلة في زيادة أعداد المقاعد الدراسية بالجامعات، وتحسين الجودة في ظل الموارد المحدودة هو تحد كبير نواجهه . ويمكننا القول أن نظام التعليم في ليبيا قد فشل في إنتاج مخرجات ذات جودة وموارد بشرية مدربة يطلبها سوق العمل وترتكز عليها التنمية. ويمكن للمرء أن يلحظ التفاوت الكبير في العدد في نسب الخريجين؛ فعدد خريجي كليات الآداب والعلوم الاجتماعية أكبر بكثير من نظرائهم من خريجي التخصصات العلمية والتكنولوجية على الرغم من أنها تخصصات هامة جداً للتنمية الاقتصادية. وفي نفس الوقت، نلاحظ تهميشاً لمكانة البحوث في الجامعات الليبية؛ فمراكز البحوث الجامعية قليلة ولا تتوفر للطلاب إمكانية الوصول إلى الموارد المهمة لأبحاثهم. وفي هذا الصدد، يمكن تسويق وتمويل البحوث الأكاديمية من خلال الاستثمار في إنشاء حاضنات جديدة للأعمال، ورفع مستوى قدرة الحاضنات القائمة، فضلاً عن إقامة روابط بين الشركات والأوساط الأكاديمية.

مشاريع التحول لتعليم شبابنا ليكونوا قادة المستقبل

- إعادة تقييم الحوكمة المتبعة في المنظومة الوطنية للتعليم والتدريب
- إعداد مناهج وبرامج التدريب والتعليم التي تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل التي تستند إلى قاعدة متينة من القيم المعنوية والأخلاقية والتقاليد والتراث الثقافي، والابتكار والإبداع
- إقرار آليات صارمة لضمان الجودة للتأكد من تطور واستقلالية مؤسسات التعليم وخضوعها للمساءلة
- تنظيم عملية المدفوعات واعادة تقييم التخصصات الدراسية للطلاب المبتعثين من قِبل الحكومة الليبية
- فرض شروط الحصول على إجازة المعلم وإخطار التعيين المستند إلى المؤهلات والخبرة، والبدء في تطبيق هذه الشروط على المعلمين الأجانب ثم تطبيقها على المعلمين الليبيين في المرحلة التالية
- إنشاء نظام لتمويل الأبحاث العلمية في المجالات ذات الأهمية لاحتياجات المستقبل للاقتصاد والمواطنين الليبيين
- إنشاء روابط بين الأوساط الأكاديمية والصناعية عن طريق تعديل هيكلية مجالس الجامعات والمدارس لضمان إشراك ممثلين من مختلف الصناعات والقطاع الخاص
- تنفيذ حملة توعية من أجل تحسين نظرة الطلاب وأولياء الأمور إلى التعليم الفني والتدريب المهني، وتشجيع تسجيل الطلاب بتقديم منح دراسية في

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

تحفيز العمل في القطاع الخاص

يتطلب تحويل ليبيا إلى اقتصاد متنوع زيادة مشاركة القطاع الخاص. ولكن، لا يزال القطاع العام يستوعب غالبية القوى العاملة في ليبيا. وقد أدت العوامل الاجتماعية والثقافية واعتبارات الظروف الأكثر ملاءمة للتوظيف التي يقدمها القطاع العام لتردد الليبيين في الانضمام إلى القطاع الخاص. تفضيل الشباب العمل في وظائف القطاع العام إلى جانب الفرص المتاحة المحدودة في القطاع الخاص عجل بحدوث أزمة جعلت الحكومة غير قادرة على خلق فرص عمل مناسبة للشباب تمكنهم من دخول سوق العمل. وتتصور رؤية إحياء ليبيا 2030 مشاركة الليبيين
في سوق العمل بشكلٍ متزايد ومتنوع من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وتقديم الحوافز للشركات الخاصة لتوظيف المزيد من المواطنين، واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المزيد من النساء على الانضمام للقوى العاملة، مع تقديم المبادرات التي تقلل من الحواجز التي تعوق مباشرة الأعمال الحرة بما يشجع الليبيين على الاستثمار في تأسيس أعمالهم التجارية الخاصة.

مشاريع التحول لتحفيز العمل في القطاع الخاص

- تفعيل صندوق التدريب الوطني مع إلزام الشركات المملوكة للأجانب بإعطاء الأولوية لتعيين المواطنين من خلال فرض حصص توظيف مخصصة لليبيين على تلك الشركات
- زيادة آليات إنفاذ القوانين التي تنظم استيراد العمالة الأجنبية وتقلص من أعدادها في حال توفر ليبيين لديهم المؤهلات الكافية
- زيادة فرص العمل للنساء وتقديم الدعم لهن من خلال إنشاء مرافق لرعاية الأطفال، ومكاتب للتوظيف تعامل الجنسين على قدم المساواة، وإنشاء مراكز لدعم مباشرة الأعمال الحرة النسائية
- إجراء مسح لمهارات العمالة الوطنية لتحديد الثغرات والنواقص في المهارات ذات الصلة بقطاعات النمو الرئيسية
- وضع برنامج لتشجيع المواطنات الليبيات على العمل في المجالات التي لم يسعين للعمل بها تقليدياً كقطاع النفط والغاز
- إنشاء صندوق وطني لتمويل رواد المشروعات الناشئة لتوفير التمويل عند بدء التشغيل وخلال مرحلة التوسع لأصحاب المشاريع الواعدة

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

توفير الرعاية الصحية النوعية للجميع

تسمح الصحة العامة الجيدة لليبيين أن يعيشوا حياة أكثر اكتمالاً وأكثر سعادة. ومع ذلك، فقد كشفت التقديرات أن النظام الصحي في ليبيا يواجه تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية الجيدة. ويقوم نظام الرعاية الصحية في ليبيا على نموذج الرعاية الصحية الأولية مع شبكة من المراكز والعيادات التي تخدم المجتمعات المحلية. وقد أدى افتقار مرافق الرعاية الصحية الأولية للإمكانات والكوادر إلى تدني مستوى جودة الرعاية الصحية، وبالتالي إثقال المستشفيات الكبرى بأعباء تفوق مواردها وامكانياتها. كما أن نظام الرعاية الصحية لدينا يفتقر أيضا إلى الأخصائيين الأكفاء لتلبية احتياجات المرضى، والجرحى، والمسنين، وفي مجالات أخرى هامة كصحة الحوامل، وعلاج الأمراض النفسية والعقلية والأمراض غير المعدية والاستخدام السيء للأدوية.

ومع أن خدمات الرعاية الصحية تُقَدَم في ليبيا بالمجان، إلا أن وتيرة الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية المتخصصة لتلقي العلاج في الخارج تصاعدت بسبب عدم الثقة في جودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية الليبية. وقد دأب النظام السابق على تمويل الرعاية الطبية لليبيين في الخارج بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية الصحية والرعاية الصحية الوطنية. لكن الفساد كان ضارباً بأطنابه في عملية إرسال المرضى الليبيين للخارج لتلقي العلاج، ولذا ينبغي توحيد الإجراءات المتعلقة بإيفاد المرضى للعلاج خارج الدولة والآليات المصاحبة لذلك، وتدقيقها بشكل مستقل وعلى أساس منتظم، كما ينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة ومشتركة على نطاق واسع.

ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن إنشاء مستشفيات ومرافق للرعاية الصحية عالية التخصص بشكلٍ تدريجي داخل البلاد من شأنها أن تسمح لنا بعلاج الحالات المرضية التي تتم معالجتها حالياً خارج الدولة. وتبين تجربة البلدان النامية الأخرى أن إشراك القطاع الخاص في بناء وإدارة مرافق الرعاية الصحية يمكن أن يؤدي إلى تطورات إيجابية
كبيرة على صعيد تقديم الخدمات الطبية وتشجيع المنافسة الصحية التي تؤدي إلى تحقيق تحسينات نوعية في نظام الرعاية الصحية. كما أن استحداث نظام التأمين الصحي الشامل يمكن أن يوفر للمواطنين ليبيين الاختيار بين العلاج المتلقى في مرافق الرعاية الصحية العامة أو الخاصة، وبالتالي يعزز المنافسة بين مقدمي الخدمات العلاجية وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في ضمان أن جميع الليبيين يحق لهم الحصول على أفضل خيارات العلاج الممكنة داخل ليبيا.

ولابد من التدريب وبناء قدرات المسؤولين بوزارة الصحة، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وإعادة تقييم هيكل الأجور للقطاع من أجل إحداث تحول جذري في نظام الرعاية الصحية وتوفير خدمات متميزة ومتكاملة. كما يجب وضع استراتيجية صحية وطنية لتعزيز الإدارة العامة، ودعم تطوير نظم الإدارة الفعالة، وضمان توفير التجهيزات الضرورية والمستلزمات الطبية، وإرساء نظام متكامل لمنح التراخيص، وتطوير أنظمة المراقبة والرصد، ووضع هيكلية مناسبة من اللامركزية لضمان تقديم الخدمات الصحية في البلديات والمحليات بكفاءة واستجابة أكبر. وينبغي أن تركز خطط التنمية بشكلٍ أكبر على التثقيف الصحي العام للشعب وتعريف الجمهور بأساليب الوقاية الصحية، وتعميم المعلومات الصحية من خلال برنامج طموح ومستمر لتعليم الصحة العامة من خلال النشرات والدوريات والصحف والإذاعة والتلفزيون والإنترنت؛ حيث يمكن تناول مواضيع هامة مثل السلامة على الطرقات، والوقاية من تعاطي المواد المخدرة، وهي قضايا جسيمة للصحة العامة، وفي نفس الوقت نعمل على إعادة بناء ثقة الجمهور الليبي في نظام الرعاية الصحية الوطني.

مشاريع التحول لتوفير الرعاية الصحية النوعية للجميع

- تطوير برنامج للرعاية الصحية يخصص له التمويل الكافي، وتتسع قدرته الاستيعابية بحيث يغطي جميع شرائح الشعب الليبي من خلال استحداث نظام تأمين صحي متكامل، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم توفير الرعاية الصحية المتخصصة
- وضع معايير وطنية لمرافق الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص
- إعداد استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة التحديات الصحية الرئيسية التي تواجه النساء والأطفال
- تطوير المرافق المتخصصة في تقديم الدعم الصحي للمحاربين في مراحل مابعد الإصابات الجسيمة
- إنشاء مجموعات عمل لتطوير البرامج الوطنية الرامية إلى التعامل مع التحديات الرئيسية للصحة العامة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان وفيروس الأيدز والسلامة المرورية
- تنفيذ برنامج الفحص الوطني للكشف المبكر عن الأمراض غير السارية الرئيسية
- وضع برنامج لتعزيز نمط حياة صحي من خلال إطلاق حملة إعلامية وطنية تهدف إلى رفع مستوى التوعية التغذوية والصحية، والمخاطر الصحية الناجمة عن استهلاك التبغ وتعاطي المخدرات
- مراجعة عملية شراء الأدوية واللوازم الطبية بحيث تسمح للبلديات بإرسال بيانات المستلزمات والأدوية التي تحتاج إليها المحليات بينما تتم عملية الشراء بطريقة مركزية لتعزيز الكفاءة والتحكم في التكاليف
- توحيد عملية تقديم طلبات العلاج في الخارج، وإجراء مراجعة منتظمة ومستقلة للحسابات

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

الاهتمام ببلادنا والحرص عليها

لقد كشفت تجربة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع نقاط الضعف في قدرتنا على دعم الأسر التي تواجه ظروفاً خاصة والتي تتطلب منحهم الدعم الاجتماعي. وقد جلب الصراع المستمر، والتحديات الاجتماعية، والتركيز على المناطق الحضرية، وزيادة الضغوط الاقتصادية المرتبطة بدعم الأسر، مصاعب جمة لشرائح اجتماعية مثل المسنين، والأسر ذات العائل الوحيد، والمحاربين القدامى، والمتضررين من النزاع، والعاطلين عن العمل من الشباب، وأصحاب الإعاقات البدنية والعقلية، والأيتام. ونتيجة للافتقار إلى أنظمة الدعم الكافية فقد بدأت الآثار الاجتماعية السلبية في الإفصاح عن نفسها، في أشكالها التقليدية كجنوح الأحداث، وتعاطي المخدرات، وتفشي البطالة بين الشباب على نطاق واسع، والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الثقة المستمر في المؤسسات التي تغذي العنف. ويكمن طموحنا في بناء بلد يتمتع بنظام حماية اجتماعية فعال، برعاية كافة الأطراف المعنية بهموم الوطن والمواطن، يقدم العون للمهمشين والمستضعفين الذين لا يمكنهم الاعتناء بأنفسهم. وهذا يتطلب وضع سياسة وطنية لحماية اجتماعية، وتأسيس طائفة أوسع من مرافق الدعم المجتمعي، وجمع بيانات أكثر دقة عن الشرائح التي سوف تستفيد من الدعم.

وفي هذا الإطار، يتعين على الدولة تقوية نظام الرعاية الاجتماعية على المستويات الوطنية والبلدية لدعم مواطنيها الذين ليست لديهم القدرة من خلال جهودهم الذاتية على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ومساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم.

"يكمن طموحنا في بناء بلد يتمتع بنظام حماية اجتماعية فعال"

ويشمل ذلك تحقيق التوازن بين التدخلات السلبية في سوق العمل مثل دعم الدخل والتأمين ضد البطالة، والتدخلات الإيجابية في سوق العمل والتي تشمل التدريب والدورات التدريبية للعاطلين عن العمل، وتقديم الاستشارات المهنية والمساعدة في إيجاد فرص العمل، والقروض الحكومية المضمونة للشباب الطموح الذي قرر البدء في مشروعات صغيرة. وتتميز برامج الأشغال العامة بالإمكانات الكبيرة بوصفها صاحب عمل الملاذ الأخير، وكأداة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن لمثل هذه البرامج توفير العمالة المنتجة بأجور مقبولة لمساعدة الليبيين في اكتساب مهارات العمل ومساعدتهم على دخول سوق العمل الرسمية. وقد أشركت البرامج الناجحة في البلدان الأخرى القطاع الخاص، وصبت اهتمامها على إعادة تأهيل المجتمعات العمرانية وصيانة وتطوير البنية التحتية. ويجب على ليبيا أيضا أن تنظر في إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة لاستيعاب جميع الأفراد العاطلين عن العمل. وهناك حاجة إلى استراتيجيات محددة لتقديم المساعدات الموجهة لتمكين كل الليبيين من تأمين لقمة العيش من خلال العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة لهم، وتوفير البنية التحتية التي تستوعب احتياجاتهم الأساسية.

ينبغي قياس نجاح ليبيا في صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية من خلال الحكم على نوعية الحياة التي وفرتها لأكثر الفئات حرمانا في البلاد. وقد أظهرت تجارب البلدان الأخرى الخارجة من الصراعات بأن تحقيق النمو الاقتصادي، والارتقاء بمستويات التعليم، وتوفير الوظائف على نطاقٍ واسع، لن تزيل تماماً، وربما تفاقم من، أوجه عدم المساواة بين الأفراد والجماعات والمناطق المختلفة ما لم يتم اتخاذ خطوات تصحيحية. ويأتي تقليص الفوارق الجهوية والإقليمية داخل البلاد ضمن أهم التدابير التي ينبغي تطبيقها للحد والتخفيف من حدة أوجه عدم المساواة في المناطق المهمشة والمناطق الأشد حرماناً. وسيعتمد التقدم في ليبيا على قدرتها على توفير مزيد من الفرص للمحرومين ليصنعوا مستقبلهم من خلال جهودهم الذاتية. إن الإحجام عن القيام بهذه المهمة من شأنه أن يشكل تهديداً مستمراً لاستقرار ورفاهية وتطوير بلادنا. وبهذه الطريقة، فإن التقدم في ليبيا يعتمد على التقدم المحرز من قِبَل الفئات المهمشة.

مشاريع التحول لرعاية بلادنا

- تحسين وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة من خلال التوسع في التمويل وتوفير الخدمات التي تحسن أوضاعهم
- وضع خطة لضمان الاندماج الاجتماعي للأشخاص المعاقين والتي تتضمن برامج التوعية وتسهيل إمكانية وصولهم إلى المرافق العامة والخاصة
- تشجيع المجتمعات المحلية على التوسع في برامج إعادة التأهيل الموجهة للمحاربين والأفراد المصابين بإعاقات جسدية وعقلية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

بناء المجتمعات المحلية القوية والمزدهرة

يقيم جميع الليبيين تقريبا في مجتمعات عمرانية سواء في المدن أو الضواحي أو المناطق الريفية. ويمكن أن تسهم المجتمعات القوية والمزدهرة إسهاماً كبيراً في نوعية الحياة والرفاهية. ومع ذلك، فإنّ غياب التخطيط، وعدم فعالية التنسيق الحكومي، والافتقار لسياسات تنظم استخدام الأراضي في المناطق الحضرية، أدى إلى تدهور المجتمعات العمرانية التي نعيش فيها.

وتدعم رؤية إحياء ليبيا 2030 تعزيز المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلاد من خلال التركيز على احتياجات المواطنين للخدمات وجعلها في متناولهم، وتوفير المساكن ووسائل المواصلات وفرص العمل لهم. وتتميز ليبيا بتشكيلة واسعة من المجتمعات السكانية والعمرانية تتراوح بين المدن الكبيرة والمجتمعات الريفية والصحراوية المتباعدة والمنتشرة في ربوع البلاد.

وتتطلب التنمية المتنوعة في ليبيا خلق توازن بين النمو وإعادة تأهيل المراكز الحضرية الكبيرة والمجتمعات الريفية، وصياغة الاستراتيجيات الإنمائية البلدية التي تعالج الاختلالات وأوجه التفاوت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يجب أن نؤكد على الاعتراف بالدور الذي تلعبه المراكز الحضرية الإقليمية والمحلية، والتأكد من أن قرارات التنمية تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. وينبغي اعتماد استراتيجية لتطوير القدرات على مستوى البلديات للتعامل مع أوجه القصور في البنية التحتية مع اللامركزية في الصلاحيات المالية والإدارية وتحسين تقديم الخدمات. وتؤثر نوعية الأماكن التي يعيش فيها الليبيين على كافة جوانب الحياة. ومن الضروري أن يتم بناء المناطق الحضرية استناداً إلى مبادئ تصميم المناطق الحضرية السليمة لضمان أن تكون مجتمعاتنا المحلية مأمونة ومتصلة بشكل جيد، ولديها القدرة على التكيف؛ ومستدامة بيئيا ومخطط لها بالتشاور مع سكانها المحليين.

ومن الضروري الحرص على التصميم الجيّد للمناطق الحضرية في المجتمعات المحلية والبلديات لأن من شأن هذا إضافة قيمة اجتماعية واقتصادية إليها. كما يجب إيلاء الإهتمام بتزويد جميع الشرائح في ليبيا بالبنى التحتية والخدمات مثل المياه الصالحة للشرب، والتخلص من النفايات، ووسائل النقل العام، والاتصالات، والمرافق الصحية والتعليمية، وأماكن الترفيه والإستجمام؛ علاوة على أن المساحات المجتمعية المصممة بشكل جيد ومتقن، مثل المتنزهات والحدائق للأغراض الترفيهية، ضرورية أيضاً لنمو المجتمعات العمرانية من خلال ترسيخ الشعور بالانتماء في نفوس السكان وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ومن الأمور بالغة الأهمية، توفير الوحدات السكنية لجميع الليبيين، وبأسعارٍ معقولة، في المناطق الحضرية والمناطق الريفيّة على حدٍ سواء، لبناء مجتمعات قوية ومزدهرة. وينبغي أن يضع القائمون على التخطيط الإنمائي الحضري في الحسبان التحديد الدقيق لاحتياجات الليبيين من المساكن، والتخطيط الفعال لتلبيتها، مع توفير مجموعة من الخيارات التي تلبي احتياجات مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والفوارق الإقليمية في أذواق السكن.

إن تنظيم التجمعات العمرانية العشوائية التي أقيمت بوضع اليد على الأراضي يشكل مكوناً رئيسياً ينبغي إدراجه في السياسات المتعلقة بالإسكان. فهذه العشوائيات المخالفة هي بمثابة قنابل موقوتة، فبالإضافة إلى خطورتها على البيئة والصحة العامة تشعل فتيل النزاعات بين الناس وتعيق التنمية. وعليه، فإن أحد التحديات الكبرى يتمثل في توفير مساكن مريحة توفر الخصوصية والأمان وراحة البال لجميع المواطنين بأسعارٍ معقولة، وتزويدها بخدمات البنية التحتية. ولتحقيق هذا الإنجاز، نحتاج لضخ استثمارات ضخمة على الأرجح، بالإضافة إلى مواءمة المعروض من المساكن مع الطلب، كما يجب إصلاح سياسات الإسكان بحيث تعمل على ترشيد السوق العقاري بوضع الإجراءات الناجزة للمعاملات وإيجاد أطر قانونية وتنظيمية تنظم أعمال البناء وتسجيل العقارات، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي.

مشاريع التحول لبناء مجتمعات قوية ومزدهرة

- وضع خطة لمعالجة النقص في الطاقة الكهربائية والمياه والتي تشمل أمن محطات توليد الكهرباء، وخطوط الطاقة الكهربائية والمياه، فضلاً عن تعزيز الاتصال بالشبكات وزيادة قدرات التحميل
- تحسين الكفاءة والجودة البيئية للمدن والمناطق الحضرية في ليبيا عن طريق تطبيق مبادئ جيدة في تصميم وتخطيط المدن
- الأخذ في الاعتبار متطلبات امدادات المياه والحاجة لحماية مصادرها من التلوث عند الإضطلاع بتخطيط وتصميم مشاريع جديدة للتطوير العقاري
- دعم توسعة وتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والنطاق العريض للإنترنت للمجتمعات العمرانية الليبية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

المحافظة على بيئتنا الطبيعية

يمكننا الحصول على ثروات هائلة من البيئة الطبيعية في ليبيا إذا تم ذلك بشكلٍ مسؤول ومستدام. ولكن للأسف تتعرض ثرواتنا البيئية الطبيعية للتدهور لأسباب عديدة منها الزيادة المطردة في عدد السكان ونوعية الأنشطة الاقتصادية وزيادة الطلب على الطاقة وارتفاع أعداد السيارات، والتنمية الصناعية، وأدى ذلك كله إلى تأثيرات معاكسة على نوعية الهواء. ولذا نحتاج إلى تطبيق قوانين صارمة تتعلق بالمحافظة على جودة الهواء واعتماد تقنيات الطاقة المتجددة لتقليل الاثار البيئية للنمو. الصناعات والزراعة تتسبب أيضا في تلوث المياه من خلال تصريف النفايات السائلة غير المعالجة، كما تتلوث المياه السطحية والجوفية بالكيماويات الزراعية. وتعد رداءة الصرف الصحي أحد مصادر التلوث؛ فالمياه المستهلكة في المناطق الحضرية تصب في نهاية المطاف في البحر. وسوف تحتاج البلديات إلى موارد كبيرة من أجل بناء البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي وصيانة وبناء محطات أكثر فعالية في معالجة مياه الصرف الحضرية والصناعية.

ويُعَد سوء الصرف الصحي وإدارة النفايات من الأسباب الرئيسية لمشاكل الصحة البيئية. وتعاني مناطق سكنية عديدة من مشاكل في توفير إمدادات كافية من المياه، بالإضافة إلى مشاكل متعلقة بالصرف الصحي وجمع النفايات. وقد وصل الحال ببعض الأفراد والشركات، نتيجة الافتقار إلى البنى التحتية، إلى التخلص من النفايات المنزلية والتجارية بإلقائها في المسطحات المائية والأماكن العامة. وفي حالات كثيرة من جمع القمامة، كثيراً ما يتم التخلص منها في مقالب النفايات الموجودة في المناطق التي يرتفع فيها خطر تلوث المسطحات المائية. كما أن مياه البحر في المناطق الساحلية لم تسلم هي الأخرى من التلوث؛ فتصريف النفايات السائلة غير المعالجة التي تلحق الضرر بالبيئة البحرية يجري بشكلٍ معتاد. ومن هنا فإن البلديات ستحتاج الأموالً اللازمة لرفع مستوى البنية التحتية للنقل بهدف جمع النفايات الصلبة ونقلها والتخلص منها.

إن نقص المياه يشكل هاجساً ومصدر قلق لعددٍ كبير من الليبيين. ومع أن الشح في المياه سيزيد نتيجة لارتفاع الإستهلاك الناجم عن الزيادة في عدد السكان، إلا أن إنتاج المزيد من الأغذية وعمليات التصنيع وتحسين مستويات المعيشة تضع أيضاً المزيد من الضغوط على إمدادات المياه في ليبيا. وقد نجم عن سياسة دعم المياه المستهلكة للأغراض المنزلية والزراعية سوء استخدامها وإهدارها. وعلى الحكومة أن تراجع سياساتها لتحفيز كفاءة استخدام المياه على مستوى الأسرة. كما أنه يمكن خفض استخدام المياه للأغراض الزراعية من خلال رفع إنتاجية المحاصيل وتحسين إدارة مياه الصرف الصحي، وزيادة الإستفادة من تحلية مياه البحر قد تكون أيضا عاملاً حاسماً في توسيع نطاق إمدادات المياه البلدية للاستخدام المنزلي والزراعي أيضاً. ونظرا للتكاليف الضخمة لمشاريع المياه الكبرى، ينبغي التركيز أكثر على المشروعات اللامركزية لإدارة الطلب على المياه والحفاظ على الموارد المائية. ونظراً لأن ليبيا تشترك في اثنتين من طبقات المياه الجوفية مع دول الجوار، يجب اتباع نهج متعدد الأطراف لتقاسم واستخدام الموارد المائية. وينبغي أيضا توجيه الجهود إلى خلق شراكات مع المجتمع الدولي ومشاركة المجتمع المدني في التصدي للتحديات البيئية في ليبيا.

مشاريع التحول للمحافظة على بيئتنا الطبيعية

- زيادة الوعي بالتحديات البيئية الرئيسية التي تواجه ليبيا من خلال حملة وطنية للتوعية
- وضع قواعد صارمة تتعلق بالتلوث وتعزيز آليات الإنفاذ
- وضع خطة لاستخدام الطاقة المتجددة في ضخ المياه من النهر الصناعي ومحطات تحلية المياه
- إجراء اعادة تقييم لدعم المياه، واستحداث آليات أكثر صرامة لتحصيل رسوم استهلاك المياه
- تقليل التسرب من أنابيب المياه والخزانات بتقييم البنية التحتية الحالية وتقييم تكلفة الاستفادة من التدخلات الممكنة مثل خفض مدة الاحتفاظ بالمياه وتخزين المياه في خزانات تحت الأرض
- دعم تأسيس النقل الجماعي على مستوى البلديات بالشاحنات والحافلات وتحديد مسارات مخصصة لها
- تطبيق معايير كفاءة الوقود على جميع السيارات الجديدة
- فرض ضريبة الكربون للمساعدة في كبح انبعاثات الكربون مع اعادة استثمار عائداتها في الإرتقاء بالبنية التحتية في القطاعات المتأثرة بالتلوث

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

إعادة بناء هويتنا الوطنية

”في زمن العولمة سنواجه تحديات استيعاب التغيرات الثقافية مع المحافظة على قيمنا الأصيلة وتراثنا العريق“

لم تنجح ليبيا في تسخير تنوعها الاجتماعي والثقافي باتجاه تحقيق رؤية مشتركة للمستقبل. فقد تآكلت العديد من الهياكل والمؤسسات الاجتماعية التي كانت في قلب الهوية الليبية في الماضي. وأضحى كثير من الناس لا يلقون بالاً للأفكار التي تُطرح حول الوحدة الوطنية وتشكيل الهوية الوطنية والعمل من أجل الصالح العام. وفي هذه المرحلة من تاريخنا، من الضروي القيام بإصلاح هويتنا وإعادة بناء هوية جديدة تحتضن قيمنا الإسلامية الأصيلة، وتكرم إنجازات الماضي، وتستوعب الفرص التي يتيحها المستقبل. وهذا يتطلب منا تفعيل دور ليبيا المثمر كعضو فاعل في المجتمع الدولي في عالم يشهد تغيرات سريعة في القيم الاجتماعية والمواقف بمعدل لم يسبق له مثيل. ومن المتوقع زيادة وتيرة التغيرات الثقافية والاجتماعية في ليبيا نتيجة لزيادة الاتصال مع الثقافات الأخرى. وفي زمن العولمة الثقافية والتكامل بين الثقافات، سنواجه تحديات استيعاب التغيرات الثقافية مع المحافظة على قيمنا الأصيلة وتراثنا العريق الذي يميز ليبيا عن الأمم الأخرى. وينبغي صياغة سياساتنا الثقافية بحيث تعزز التكامل الاجتماعي، وتقوي أواصر التلاحم الاجتماعي، وتدعم السلام والاستقرار، وترتقي بالمسؤولية المدنية.

يجب أن تتمسك ليبيا الموحدة بالأهداف المشتركة والتراث الواحد والفخر الوطني والالتزام بالاستقرار، كما يجب ترسيخ الشعور بالانتماء إلى بلدٍ واحد موحد يحتضن على أرضه المعطاءة توليفة رائعة ومتنوعة من الثقافات والعادات واللغات والتقاليد. وسيكون شيوخ القبائل والحكماء والعقال جزءاً لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، مع تحديد أدوارهم بشكلٍ واضح من أجل تعزيز الهدوء الاجتماعي والإدارة الرشيدة. وعليه لابد من إقامة علاقة تعاونية تكاملية بين الزعماء التقليديين والمسؤولين المنتخبين حيث يكمل تراثنا القبلي عمل المؤسسات الحكومية في المستقبل على المستويين الوطني والمحلي مع إشراك كل الليبيين في التحولات الاجتماعية والاقتصادية لليبيـــا. وتلعب الأسر والمجتمعات المحلية المتماسكة التي تعنى بسكانها دوراً محورياً في الحفاظ على القيم الثقافية والأخلاقية والاجتماعية.

يشمل التراث الثقافي والاجتماعي في ليبيا طائفة من الأنظمة الإجتماعية، والمعتقدات والممارسات، والعادات والتقاليد، والأنظمة والأعراف الخاصة بالملكية العقارية، وأنماط العمل وصنع القرار، وممارسات الزواج وهياكل الأسرة، والرياضة والأنشطة الترفيهية، فضلا عن لغاتنا وتاريخنا ومصنوعاتنا اليدوية، وهياكلنا المعمارية. يجب استخدام العناصر الإيجابية في تراثنا الثقافي والاجتماعي، ومواقفنا، وقيمنا لتشكيل الهوية الليبية التي يمكن أن تشكل أساساً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

للاسف توالت على ليبيا ظروف لم تدعم العمل الجاد، والابتكار، والإبداع، ولم تهيئ المناخ الملائم لمثل هذه القيم. وأدى ذلك إلى وجود درجة عالية من اللامبالاة، وانعدام المساءلة، وانعدام الحافز، وقلة الطموح في أوساط المواطنين. ولذا ينبغي أن تغرس البرامج والسياسات التي تركز على بناء الهوية الوطنية، ولا سيما في صفوف الشباب، قيماً مثل الالتزام بالمصير الوطني، ووضع مصالح الأمة الليبية في المقام الأول، والحفاظ على وحدة ليبيا الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والإدارة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة. وبهذه الطريقة، سوف يلتزم الليبيون برؤية مستقبلية لوطنهم، وسيكون لدى ليبيا مواطنون ملتزمون بالمشاركة في بناء بلادهم.

مشاريع التحول لإعادة بناء هويتنا الوطنية

- تعزيز التنمية المجتمعية من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المراكز المجتمعية، والنوادي الرياضية، ومراكز الشباب
- تأسيس برنامج للخدمة الوطنية كبديل للخدمة العسكرية الإجبارية
- إطلاق حملة توعية وطنية تهتم بالتراث الإسلامي والعربي والامازيغي والتارقي والتاباوي والأفريقي لليبيا، وتسلط الضوء على قيم مثل المسؤولية المدنية، والابتكار، والجدارة، والحوكمة الجيدة
- مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالحفاظ على التراث الثقافي والأثري لضمان حماية وترميم المتاحف الوطنية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

الإدارة الرشيدة وإصلاح القطاع العام

تشكيل حكومة ذات كفاءة وملتزمة بالشفافية والمساءلة

تحسين وتطوير الإدارة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في رؤية إحياء ليبيا 2030 لإقامة دولة مستقرة تعمل بشكل جيد. وفي الوقت الحاضر يقدم القطاع العام في ليبيا خدمات من نوعية رديئة، ويفتقر إلى الشفافية، ولا يخضع للمسائلة أمام الشعب. هذه التحديات هي نتيجة مباشرة لضعف وهشاشة مؤسسات الحوكمة الموروثة من النظام السابق. ويتطلب وضع البلاد على طريق التنمية المستدامة تشكيل حكومة توفر الخدمات الأساسية لجميع المواطنين والبلديات وتعمل بكفاءة وفعالية وشفافية، وتخضع للمساءلة.

تحسين تقديم الخدمات العامة

تعزيز تقديم الخدمات العامة لتكون أكثر استجابة للمواطنين على المستويين الوطني والبلدي هو الهدف الأساسي لرؤية إحياء ليبيا 2030. ويتطلب تقديم الخدمات العامة التي تستجيب لتطلعات المواطنين، تحسين القنوات التي يتم من خلالها ايصال هذه الخدمات في الوقت الحالي، وتطوير قنوات جديدة لتقديم الخدمات المجتمعية. ويجب توضيح دور الحكومة الوطنية مقابل دور المجالس المحلية لضمان ايصال الخدمات الأساسية مثل الأمن والمياه والغذاء والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية لجميع المجتمعات، ويجب توضيح دور الحكومة الوطنية بالنسبة لمجالس الحكم المحلي.

وبسبب قربها من المجتمعات المحلية، فإن مؤسسات الحكم المحلي في وضع أفضل لفهم الاحتياجات المحلية. ومع ذلكً، فلازال هناك بعض كيانات الحكم المحلي لا تملك أدوات فعالة تمكنها من توفير الخدمات الاساسية للمواطنين. ومن ثم يجب أن ينصب تركيز ليبيا في السنوات القليلة القادمة على بناء قدرات الحكم المحلي وتسهيل علاقات العمل مع الحكومة المركزية. كما ينبغي اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها رفع المظالم التاريخية عن بعض المناطق في البلاد التي عانت من التهميش عند انتهاج مقاربات تركز بشكلٍ أكبر على النهوض بالمجتمعات المحلية. إنّ تحقيق اللامركزية في توفير الخدمات البلدية إضافة إلى ربط الميزانيات المخصصة للمحليات بتحسين مستويات تقديم تلك الخدمات سيضمن خضوع الإدارات البلدية للمساءلة وفقاً لمعايير تقديم الخدمة المتفق عليها عالمياً وبالتالي تحقيق الاستجابة لتطلعات المجتمعات المحلية وتلبية احتياجاتها.

أما على الصعيد المركزي، يجب أن تتوجه الإصلاحات المتعلقة بتقديم خدمات القطاع العام إلى التأكيد على التوجه نحو تلبية تطلعات وتوقعات المتلقين للخدمات وجعلها أكثر فعالية واستجابة، وتمكين المواطنين والشركات من الحصول على الخدمات الحكومية الرئيسية على الانترنت. وسوف تشمل هذه الجهود تحديد خطوط واضحة للمسؤوليات، وتطوير هياكل الإشراف والرقابة الإدارية في القطاعات الحكومية، وضمان توحيد الإجراءات عبر الجهات الحكومية المختلفة، والحد من مظاهر الفساد، واعتماد وسائط الإنترنت في تقديم الخدمات للجمهور. ويجب إنشاء نظم إدارة التغيير لضمان اتساق وتيرة الإصلاح مع القدرة على دمج وإدامة العمليات الكبرى والتغييرات الهيكلية.

ومن الأهمية أن تتسم الخدمات العامة بالكفاءة، ومن هنا ينبغي تدريب القائمين عليها تدريباً جيداً من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في رؤية إحياء ليبيا 2030. وفي نفس السياق، لابد من تغيير الحكومة لنمطيات سلوك الموظفين المناط بهم تقديم الخدمات العامة في الدولة من خلال الزامهم بمعايير وقيم الشفافية والمساءلة أمام المواطنين الليبيين. ويمكن تحقيق هذا التغيير في الثقافة التنظيمية للقطاع العام عن طريق إجراء تعداد لموظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك تحليل كيفية تنظيم الخدمة والدرجات والرواتب والمزايا، وآليات التعيين والترقية؛ والتي من شأنها تشكيل الأساس لإقامة نظام الجدارة لضمان زيادة الكفاءة والمساءلة أمام الشعب. كما يجب أيضاً ربط الإدارة القائمة على تحقيق النتائج بتنفيذ أهداف رؤية إحياء ليبيا 2030.

مشاريع التحول لتحسين تقديم الخدمات العامة

- مواصلة الإصلاحات الدستورية والقانونية لتعزيز آليات إيصال الخدمات العامة على مستوى المجتمع المحلي
- مواصلة الإصلاحات القانونية الضرورية لمنح صلاحيات أكبر على مستوى المحليات
- تحقيق اللامركزية في الإدارة والتخطيط والتنفيذ على مستوى المحليات
- إدخال نظام فعال لتطبيق اللامركزية المالية بما يمكن البلديات من السيطرة على جزء كبير من إيراداتها
- إنشاء نظام تخطيط التنمية الوطنية لدمج وتنسيق التخطيط الإنمائي على جميع المستويات وفي جميع القطاعات
- إنشاء البوابة الإلكترونية الوطنية لتسجيل شكاوى المواطنين بخصوص المشاكل المتعلقة بجودة الخدمات المقدمة
- تعيين مجالس رقابية من المواطنين على مؤسسات القطاع العام الرئيسية مهمتها تقييم فعالية تقديم الخدمات، وتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتناول قضايا الشأن العام التي تهم مجتمعاتهم

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

زيادة الشفافية والمساءلة

"تتطلب معالجة نظم إدارة القطاع العام تطوير وتنفيذ آليات رقابية لتحقيق الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية وإخضاعها للمساءلة"

لقد أظهرت التجارب المستفادة من بلدان ما بعد المرحلة الانتقالية الأخرى أن ضعف الإدارة العامة وعدم وجود ضوابط للميزانية يمكن أن تتسبب في حدوث الفساد وإدامة سوء تقديم الخدمات العامة. وتتطلب معالجة نظم إدارة القطاع العام تطوير وتنفيذ آليات رقابية لتحقيق الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة وإخضاعها للمسائلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تقود الحكومة عملية تأسيس نظام مشتريات وطني، وتعزز الضوابط واللوائح في المؤسسات الحكومية بتغيير آلية مرجعية ديوان المحاسبة من السلطة التنفيذية إلى السلطات التشريعية، واستحداث آلية لتخصيص الميزانيات تربط المخصصات بالأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية، وكذلك الإفصاح عن البيانات المالية للحكومة، وعقد جلسات استماع لتبرير طلبات الميزانيات للوزارات المختلفة والمؤسسات المملوكة للدولة. ونظراً للمساهمة الكبيرة لقطاع النفط في إيرادات الحكومة، سوف نحتاج إلى إعادة تقييم جميع العقود التي منحت خلال فترات سابقة للتأكد من استيفائها للمعايير الدولية للمشتريات العامة والامتثال لآخر التشريعات الصادرة بالخصوص والتي تنظم قطاع النفط والغاز. ويمكن ضمان الحوكمة الجيدة بتعزيز العمليات الديمقراطية، وتعزيز جودة تقديم الخدمات من خلال مشاركة المواطنين.

فمشاركة المواطنين ووسائل الإعلام المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات وتقديم الخدمات تعتبر أساسية لمتابعة سير أعمال الحكومة، وضمان تأسيس إدارة عامة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. وينبغي على الحكومة دعم مشاركة المواطنين في العملية السياسية، بنشر مشاريع القوانين وعقد جلسات استماع عامة وضمان أن يتم إبلاغ المواطنين بحقوقهم ووضع حملات توعية عامة لتثقيف المواطنين بشأن المواضيع الهامة التي تنظر فيها السلطات التشريعية. إن دعم المجتمع المدني ينبغي أن يتضمن تشريعات وأنظمة تمكنه من القيام بدوره، وإنشاء صندوق مستقل مكرس لدعم المؤسسات، وتطوير مراكز الدعم التي توفر التدريب وفرص التواصل عبر الإنترنت. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المستقلة في العملية السياسية، ينبغي إقرار الحماية القانونية والقوانين الإعلامية السليمة. ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد الصحفيين، ودعم إلغاء تجريم التشهير وإهانة القوانين، وإدخال تشريعات لدعم حرية النشر لقوانين الإعلام ووضع آليات عادلة بشأن منح تراخيص البث.

مشاريع التحول لزيادة الشفافية والمساءلة

- وضع مدونة سلوك للكوادر القيادية تشترط على كل من يتولى منصباً حكومياً الإفصاح عن ثروته
- صياغة وتنفيذ نظام موحد للمشتريات الحكومية
- تطوير التشريعات التي تنظم نقل المعلومات والبيانات التي تنتجها الهيئات الحكومية الى المجال العام
- تدريس برامج التربية المدنية التي تهدف إلى إطلاع المواطنين على القضايا الرئيسية التي تؤثر على البلاد وزيادة مشاركتهم في الساحة السياسية
- إنشاء هيكل تنظيمي مستقل لديه صلاحيات منح التراخيص للشركات الإعلامية

شاركنا برأيك واقترح بعض المشروعات التحولية للمساهمة في رسم خارطة الطريق لبلادنا على موقع: **ihyalibya.com**

تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030 على أرض الواقع

تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030 على أرض الواقع

ومع التسليم بأن تحقيق رؤية إحياء ليبيا 2030 على أرض الواقع يتوقف على تنفيذها، يمكننا القول بأن هذه الرؤية تقدم أُطراً واستراتيجيات واسعة يمكن من خلالها وضع استراتيجية وطنية وخطط تنفيذها. وسوف تقدم خطط التنمية الوطنية المستقبلية التي سيتم إعدادها استناداً إلى الاتجاهات الواسعة والشمولية التي نصت عليها بوضوح رؤية إحياء ليبيا 2030 استراتيجيات القطاعات والأهداف المحددة لمساعدة البلاد على تحقيق الاستقرار والنمو. وكخطوة تالية، سينسق الفريق الذي أنجز رؤية إحياء ليبيا 2030 مسألة وضع استراتيجية للتنمية الوطنية تغطي مرحلة 2022–2025 بالتشاور مع كافة أطياف المجتمع الليبي، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وممثلين عن القطاع العام، والتي ستركز على تحقيق الاستقرار في البلاد.

إن نشر مشروع الرؤية هذا لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية عملية التخطيط والتشاور؛ فالإستراتيجيات وخطط العمل الشمولية واسعة النطاق التي وردت في رؤية إحياء ليبيا 2030 يتعين مراجعتها وتعديلها بما يستجيب على نحوٍ فعال للبيئة المحلية والإقليمية والعالمية المتغيرة. وضمان تحقيق أهدافٍ هذه الرؤية والاستراتيجية الوطنية اللاحقة وخطط التنفيذ يتطلب شفافية، وقدرة على الرصد، ونظام تقييم يحدد الأهداف والأولويات للقياس، ويسمح بالتدقيق العام. وينبغي إصدار تقارير دورية لتعزيز قدرة الحكومة على توجيه أعمال التنفيذ، وضمان الامتثال، وتطبيق الإجراءات التصحيحية، وتعزيز عملية صنع القرار القائمة على الأدلة. وينبغي أن يشمل ذلك تطوير نظام للرصد والتقييم، وكذلك تحديد المسؤوليات بوضوح تام، وإعمال الآليات التي تحدد وتساعد على التخفيف من المخاطر قبل وقوعها.

ربط نظام تخصيص الميزانيات وفقا لمستوى الأداء

ويأتي تخصيص الموارد الملائمة اللازمة لإدارة وتنفيذ مشاريع التحول على رأس قائمة الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الرؤية. ويرى الفريق الذي أنجز رؤية إحياء ليبيا 2030 أن اعتماد نظام تخصيص الميزانيات وفقاً لمستوى الأداء مهم لتحقيق رؤية إحياء ليبيا 2030، وهذا النظام يربط أولويات الحكومة الليبية ومخصصات الموازنة مع نظام للرصد والتقويم. وسيساعد إدماج رؤية إحياء ليبيا 2030 واستراتيجيات التنمية الوطنية المستقبلية مع نظام تخصيص الميزانيات وفقاً لمستوى الأداء في توجيه الحكومة لخطط التنمية نحو الاستدامة، وتركيز موارد الحكومة على تحقيق رؤية مشتركة، وتحقيق المستوى الأمثل للإنفاق، وضمان المساءلة أمام الشعب.

ولضمان التنفيذ الفعال لرؤية إحياء ليبيا 2030 واستراتيجيات التنمية الوطنية في المستقبل، ينبغي توضيح الصلاحيات والمسؤوليات والتوصيف الوظيفي لجميع المعنيين ضمن هياكل الإدارة الوطنية والمحلية. ويتطلب الأمر إنشاء إدارة متخصصة تابعة لمكتب رئيس الوزراء للإشراف على تنفيذ رؤية إحياء ليبيا 2030. ويمكن تكليف هذه الإدارة مع الإدارات الأخرى بالإضطلاع بنظام الرصد والتقويم، وإصدار تقارير دورية عن حالة التنفيذ التي تم تجميعها من الوزارات والشركات المملوكة للدولة، والبلديات. على أن تُرفَع تقارير الأداء وسير الأعمال بشكلٍ سنوي لرئيس الوزراء، وإلى السلطات التشريعية الليبية، وإتاحتها لإطلاع المواطنين والتعليق عليها.

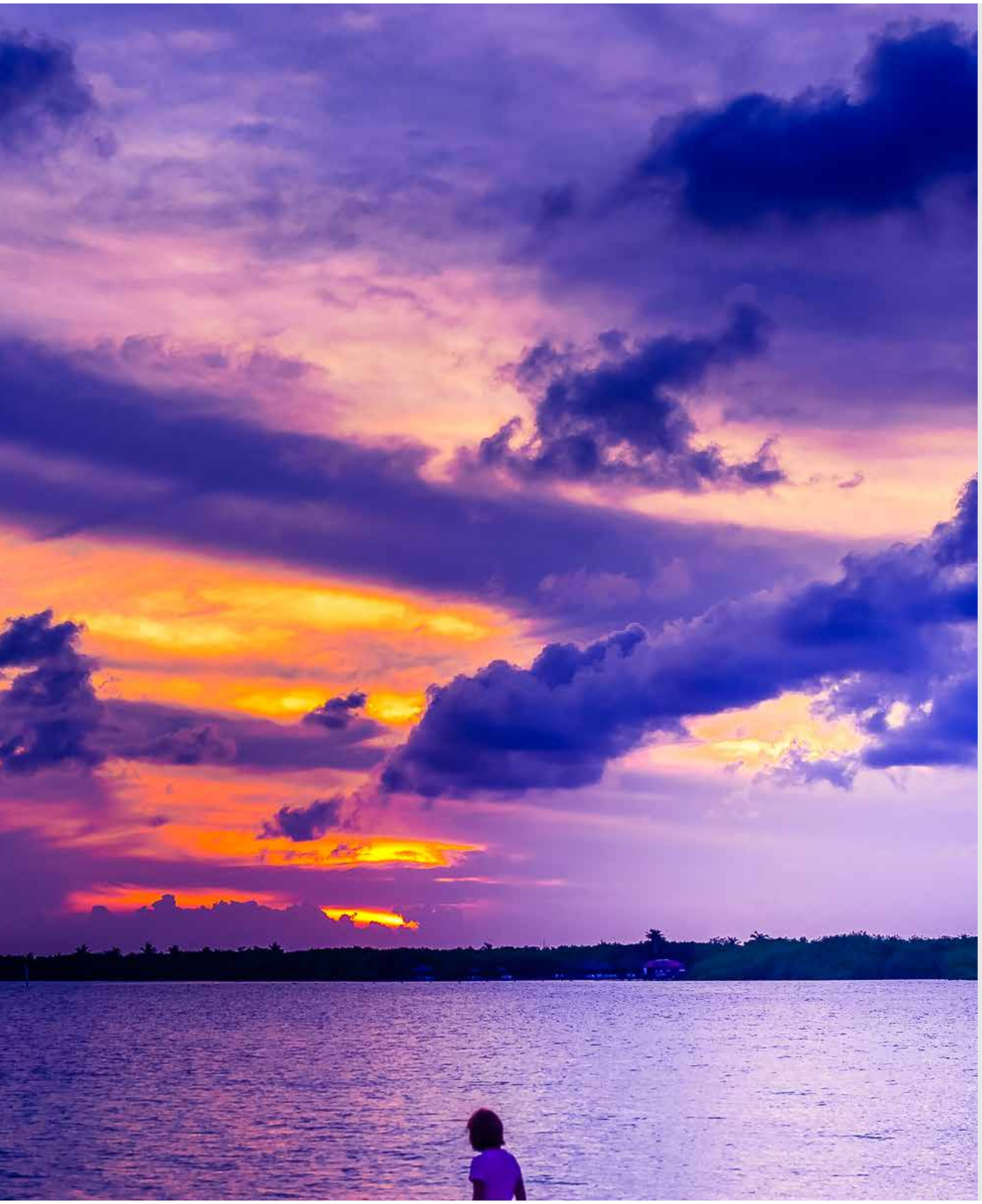

رؤيـــة
2030
VISION

IHYALIBYA.COM